جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن

دراسة ميدانية

إعـداد

سهير كفوري صويص

إشــراف

المشرف الرئيس

الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور

المشرف المشارك

الأستاذ الدكتور ياسر مناع العدوان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

قسم إدارة الأعمال

كليـة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثان / 2011 م

تفويض

أنا الموقع أدناه "سهير كفوري صويص" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: سهير كفوري صويص

التوقيع: 

التاريخ: 30 / 1 / 2011 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: دراسة ميدانية

وأُجيزت بتاريخ 26 / 1 / 2011 **م**

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الناصر ابراهيم نور	**رئيساً ومشرفاً**	الشرق الأوسط	....
الأستاذ الدكتور محمود حسين الوادي	**عضواً خارجياً**	الزرقاء الأهلية	....
الدكتور إدريس محمد الجراح	**عضواً**	الشرق الأوسط	....

شكر وتقدير

كل الشكر والعرفان إلى الأهل والزملاء والأصدقاء ممن كان لهم دور في دعمي ومساندتي خلال فتره إعداد الرسالة.

وأخص بالشكر منهم الأساتذة الافاضل، الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والاستاذ الدكتور ياسر العدوان على الدعم والمساعده والتوجيه وكل ما قدماه .

وأشكر الزملاء في البنك الأهلي الأردني وبخاصة من ساعدني في تقديم المعلومة، كذلك أشكر كل الزملاء من البنوك الأردنية الأخرى محل الدراسة على ما قدموه من تعاون.

وأخيرا إلى كل فرد من أفراد عائلتي الصغيرة، شكراً.

الإهداء

إلى أمـــــــــي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة

دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن

دراسة ميدانية

إعـداد

سهير كفوري صويص

المشرف الرئيس	**المشرف المشارك**
الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور	**الأستاذ الدكتور ياسـر مناع العـــدوان**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشاكل والمعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند طلب تسهيلات من البنوك، ودور البنوك الأردنيه بتمويل المنشآت الصغيره والمتوسطه بالأردن ، حيث بينت الدراسة متطلبات البنوك الأساسية لمنح تسهيلات تتمثل بالبيانات المالية، والضمانات، ووضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها بالإضافة إلى خبرة القائمين عليها. حيث لا تقوم هذه المنشآت بإعداد بيانات مالية، ولا تمتلك أيضا الأصول المقبولة لرهنها ضمانا للتسهيلات المطلوبة.وفي هذا البحث تمت دراسة وضع ستة بنوك أردنية رائدة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2009 ، حيث شملت عينة الدراسة جميع العاملين في دوائر التسهيلات بمن

فيهم المديرون. لإجراء الدراسة تم إعداد استبيان وزع على عينة مكونة من 60 موظفا ومدير تسهيلات في البنوك. هذا وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1. وجود تأثير للبيانات المالية على القرار الائتماني للبنوك بغض النظر عن الموقع الإداري للعاملين في دوائر التسهيلات، حيث أجمعت عينة الدراسة على أهمية البيانات بالنسبة للقرار الائتماني.

2. وجود تأثير للضمانات على القرار الائتماني للبنوك، ولكن بدرجات متفاوتة وتبعا للموقع الإداري للموظف.

3. وجود تأثير للوضع القانوني للشركة وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني للبنوك، ولكن بدرجات متفاوتة وتبعا للموقع الإداري الوظيفي لأفراد عينة الدراسة.

4. إجماع أفراد العينة على وجود تأثير لمؤهلات الإداريين على القرار الائتماني بغض النظر عن الموقع الوظيفي لأفراد العينة.

5. استحداث منتجات خاصة تمنح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا إيجابيا في القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

6. وجود تأثير للعلاقة الشخصية على القرار الائتماني، ولكن بدرجات متفاوتة وتبعا للموقع الإداري لمتخذ القرار.

The Role of Jordanian Commerical Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Jordan
Field Study

Prepared by
Suheir Kafouri Sweiss

Supervisor by

Prof. Dr.
Abdul Naser Nour

Prof. Dr.
Yaser M Adwan

ABSTRACT

This study aimed at drawing attention to the obstacles and problems facing Small and Medium Enterprises (SMEs) when they request financing from Jordanian banks.

The study highlighted the role of Jordanain Commercial Banks and their basic requirements and rules to granting financing, such as the financials, collateral, corporate governance and the legal entity of the firm. Generally, SMEs neither have financials data prepared according to GAAP (Generally Accepted Accounting Principles), nor do they have the proper asset that can be pledged as collateral for the required credit. In this research, we studied six Jordanian banks considered as pioneers in targeting SMEs sector in Jordan, regarded as profitable, although very risky. In order to accomplish the study objectives, the study sample included all those working at the Credit Departments, including managers. A

questionnaire has been prepared and distributed to 60 individuals all of whom are Credit Risk Managers and credit Officers. The study findings are:

1. Financials constitute a major component of the credit decision, regardless of the hierarchical status of those working at Credit Departments. The study sample was unanimous on the importance of financials to taking the credit decision.

2. Collaterals are important to the credit decision. However, this importance varies according to the employees' job titles.

3. The legal status of the company and the date of its incorporation play a major role in the credit decision, although this varies according to the hierarchical status of the components of the study sample.

4. Components of the study sample were unanimous on the effect the employees' qualifications have on the credit decision, regardless of the hierarchical status of the study sample.

5. Creating special products assigned mainly to SMEs plays a major role in the credit decision, especially when there is no financial data and no collateral available.

6. Personal relationships affect the credit decision. This is mainly noticed among employees at the higher level of the bank, such as managers and executive managers.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1 - 1): المقدمـــــة

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1 - 3): أهداف الدراسة

(1 - 4): أهمية الدراسة

(1 - 5): فرضيات الدراسة

(1 - 6): حدود الدراسة

(1 - 7): محددات الدراسة

(1 - 8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

(1 - 1): المقدمـــــة

أصبح الاقتصاد هاجس العالم اليوم، والأردن مثل غيره من الدول يسعى للنهوض باقتصاده وإخراجه من حالة التعثر والوصول به إلى طور المنافسة. وفى هذا الإطار تظهر محاولات بعضها نظري والآخر عملي، تسعى لخلق اقتصاد منافس وقوي، والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة. تعتبر المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة من دعائم الاقتصاد الوطني، حيث تساعد في التخفيف من البطالة إلى زيادة مصدر دخل الفرد بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية (غنيمات،2006).

إن التزام الحكومات والقطاع الخاص في دعم تلك المنشآت من أجل مساعدتها لتحقيق النتائج الملموسة على أرض الواقع. وفي بلد كالأردن يعاني من شح الموارد الاقتصادية وصغر حجم السوق فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتبر من ضمن الوسائل والأدوات الناجعة في التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها السوق وذلك بتوفير فرص عمل والحد من مشكله البطالة. ولهذا اهتمت جميع الدول فى العالم بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعملت على استحداث دوائر خاصه بها من أجل العمل على تطورها.

اهتمت الحكومة الأردنية بهذه المنشآت ودعت البنوك لوضع خطط طموحة وآمنة لتمويلها، إذ إن الشأن الاقتصادي على سلم أولويات البرنامج الحكومي وصولاً إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطن الأردني، لما تلعبه تلك المنشآت من دور مهم وإيجابي بذلك في الاقتصاد الأردني.

ولأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أنشأت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بتاريخ 2010/6/14 برنامج نافذة التسهيلات البنكية للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة واستهلت المؤسسة عملها بتوقيع مذكرة تفاهم مع البنك العربي كمرحلة أولى يليها توقيع مذكرات أخرى مع عدد من البنوك المحلية.

ويعتبر برنامج نافذة التسهيلات واحداً من أدوات التمويل التى تقدمها المؤسسة وأحد الأنشطه التى تندرج تحت برنامج تحديث وتطوير قطاع الخدمات والممول بمنحه مقدمة من الاتحاد الأوروبي.

تهدف المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية إلى تجسير الفجوة المالية بين البنوك ومؤسسات القطاع الخاص وإيجاد لغة مشتركة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الأردنيه، وأضاف المدير التنفيذي للمؤسسة السيد يعرب القضاة أن هدف المؤسسة تهيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز جاهزيتها للحصول على التمويل المطلوب وخدمة المساعدة فى الحصول على التمويل بشكل مباشر وخدمة إدارة الضمانات بما يتلاءم مع طبيعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها (MENA.COM. –Alghad newspaper تاريخ 2010/6/15) .

ووفق تقرير أعدته مديرية التنافسية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن قطاع الخدمات يحتل الجانب الأكبر في حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن حيث أن نسبة العمالة الموظفة فيها إلى إجمالي العمالة تبلغ 60%، وأن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المنشآت في الأردن بلغت 98.5% (البنك الأهلي الأردني،2007).

بات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا مهماً فى بناء اقتصاد صحي ودور منافس ومهم للقطاع الخاص يشارك بفاعلية في التنمية وتوفير فرص العمل خاصة فى الدول الناشئة. وبالرغم من هذه المكانة والاهمية، إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما زالت تعاني من مشاكل في الحصول على تمويل أو حدود ائتمان كما هوالحال فى الشركات الكبيرة.

ولاستمرارية تلك المنشآت وتطورها، فإنها تحتاج إلى التمويل، والذي عادة ما يتم من خلال البنوك، لذلك فإن للبنوك دوراً مهما وأساسيا في هذه العملية، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لتلك المنشآت. ويرى الكثير من المختصين ضرورة إيجاد صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (خاصة المشاريع الصناعية منها)، بحيث يكون له دور فعال للنهوض بهذا القطاع وتوسيع قاعدة المستفيدين منه للمساعدة على تطوير قطاعهم ويكون له الأثر في تحسين بيئة الأعمال المحلية لمواجهة أية تحديات مستقبلية(الدرعاوي،2010).

يعمل القطاع المصرفي الأردني على النهوض باقتصاد البلد ، من خلال دعم المشاريع التنموية ومنها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يتلاءم والقوانين المعمول بها والتي تحكم الجهاز المصرفي عامة ، سواء اكانت هذه القوانين محلية أم دولية . حيث تعتبر البنوك الأردنية الرافد الأساسي لتمويل تلك المشاريع.

سيتم البحث فى دور البنوك الأردنية فى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المعوقات والمشاكل التى تواجهها سواء أكانت تلك المشاكل من جهه نظر البنوك أم من وجهة نظر المنشآت ذاتها ؟ ومن واقع الحال للبنوك الرائدة فى تمويل تلك المنشآت.

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن 98.5% من عدد المنشآت وأن نسبة الإقراض إلى تلك المنشآت تبلغ 13% فقط من مجموع الإقراض الكلي. بالإضافة إلى أن نسبه عملاء الـــ SME بالبنوك الأردنية تبلغ 92% من مجموع عملاء البنك وان 72% من البنوك الأردنية قد قامت بإنشاء أقسام خاصة بعملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وذلك

للأهمية القصوى التي توليها البنوك الأردنية إلى هذا القطاع (Rocha, Farazi, Khouri,Pearce 2010).

هنا نلاحظ بأن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلتي تتعامل مع البنوك مقارنة مع عدد المنشآت القائمة ، تمثل نسبة بسيطة لا تتجاوز 13%. كما يتبين بأن الاهتمام الذي توليه البنوك الأردنية لتلك المنشآت ليس بالاهتمام الكبير إذا أخذنا بعين الاعتبار العائد على الإقراض الذي ينعكس إيجابياً على أرباحها .

تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحقيق أهدافها في النمو والتطور إلى مصادر تمويل خارجية (البنوك أو مؤسسات الإقراض الأخرى)، حيث يكون التمويل في بداية عمر المنشأة إما داخليا من المؤسسين أو من الأقارب أو من خلال رأس المال المغامر (Angel Capital) لكن وفي مراحل لاحقة، تلجأ هذه المنشآت إلى الاقتراض لضمان الديمومة والنمو والتوسع. وفي جميع الأحوال تكون البنوك التجارية هي الاختيار الأول أما الاختيار الثاني فهو من خلال مؤسسات المجتمع المحلي وغير الربحية ولكن بنسب قليلة.

تواجه تلك المنشآت معوقات عديدة عند طلب التمويل من البنوك، من أهمها نقص الضمانات المقدمة، بالإضافة إلى عدم توفر بيانات مالية مدققة وحسب الأعراف المحاسبية بالإضافة إلى أن وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها. كذلك فإن طبيعة العلاقة ما بين القائمين على تلك المنشآت والبنوك، تنقصها الثقه المتبادله لعدم إلمام كل طرف بمتطلبات الطرف الآخر. كما أن بعض البنوك تبتعد وتحجم عن التعامل مع تلك المنشآت بالرغم من ربحيتها العالية لافتقار القائمين على تلك المنشآت للمهارات الإدارية والمالية المطلوبة، (Rocha,Farazi,Khouri,Pearce,2010)

في هذا البحث سيتم إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة بالقرار الائتماني للبنوك والذي نعني به قرار منح التسهيلات. وهي النتيجه التي يتوصل إليها متخذو القرار الائتماني بالبنوك قيما يتعلق بالموافقة وعدم الموافقة على منح التسهيلات. ، بناء على متطلبات محددة وأساسية تضعها البنوك العاملة .

ويمكن تقسيم هذه المعلومات إلى قسمين:

1. المعلومات المالية (البيانات المالية، والضمانات المقدمة)

2. والمعلومات غير المالية (كطبيعة المؤسسة، ومؤهلات القائمين على إدارتها، وعلاقة أصحاب المنشأة مع البنك، وتجربة البنوك مع هؤلاء) وجميعها لها دور أساسي بالقرار الائتماني للبنوك.

وتولي المصارف قرار منح التسهيلات الائتمانية أهمية كبيرة إلا أننا لا نعلم هل تتفاوت أم تتفق فى المدى الذي تصل إليه فيما يتعلق بإجراءات التحليل اللازم والمطلوب لتعزيز القرار. وهو ما يؤثر بالتالي على الحصة السوقية للبنك من الحجم الكلي للتسهيلات الممنوحة.

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن تحديد عناصرها الأساسية من خلال البحث عن إجابة لكل من الأسئله التالية وهي:

1. هل تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن من مشاكل تمويلية لنقص الضمانات المتوفره؟

2. هل يتأثر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعدم توفر بيانات مالية حقيقية؟

3. هل يلعب وضع الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها في القرار الائتماني بتمويل تلك المنشآت؟

4. هل تقوم البنوك بتطوير منتجات خاصة لاستقطاب النشاط التجاري لتلك المنشآت؟

5. هل يلعب موظفو الائتمان دوراً في عمليه التمويل يعتمد على مبدأ Lending relationship الإقراض المبني على العلاقة؟

6. هل يتأثر القرار الائتماني للبنوك بمؤهلات القائمين على إدارة تلك المنشآت وخبرتهم في إدارتها؟

(1 - 3): أهداف الدراسة

هدف الدراسة هو إبراز المشاكل الرئيسية المتعلقة بالجوانب التمويلية لاستدامة عمل المنشأت الصغيرة والمتوسطة ومنها :

1. تسليط الضوء على المشاكل والمعوقات التي تواجه تلك المنشآت بالحصول على التمويل اللازم وأهمية ودور البنوك في منح التمويل اللازم باستحداث منتجات خاصة بهم.

2. التعريف بالدور الاقتصادي الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في نمو وازدهار الاقتصاد الأردني والتقليل من البطالة بتوفير فرص عمل.

3. التعريف بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وما يميزها عن المنشآت كبيرة الحجم.

4. تحديد دور موظفي الائتمان بالبنوك في عمليه التمويل من خلال معرفتهم بأصحاب العمل.

5. إلقاء الضوء على الشركات المتخصصة لمصادر التمويل الأخرى كشركة ضمان القروض ودورها في عمليه التمويل في حال تعذر الحصول على ذلك من البنوك.

6. الخروج بمجموعة من التوصيات المناسبة لتسيير تمويل تلك المنشآت.

(1 - 4): أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من النتائج التى يمكن التوصل إليها فيما يتعلق بالمشاكل التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، إذ يتم إبراز المشاكل التمويلية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، ويمكن تلخيصها بالتالي:

1. تلقي الضوء على المشاكل التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم من قبل البنوك بعد مرور سنوات على تأسيسها حتى تنمو وتتطور، خاصة أن الدراسات التي تهتم بذلك قليلة.
2. استعراض تجربة البنوك الأردنية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وماهية الطرق التي اتبعتها تلك البنوك باستقطابهم في مجال التسهيلات الائتمانية .
3. تطبيق النتائج التي سنتوصل إليها ومدى الاستفادة منها سواء داخليا بتطبيقها مع بنوك أخرى أو خارجيا في دول مجاورة كلبنان وسوريا ومصر والسعودية وغيرها.
4. تكمن أهمية الدراسة فى إمكانية تقليل الفجوة ما بين القائمين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك، من خلال التعرف على متطلبات البنوك، حيث تعمل على تسهيل عمليه التمويل، والتعرف على العوامل التى تساعد في اتخاذ القرار الائتماني.
5. إلقاء الضوء على أهمية المعيار المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي أقر بنهاية عام 2009 .

(1 - 5): فرضيات الدراسة

تناولت الدراسة الفرضيات التاليه:

HO_1: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للضمانات المقدمة على القرار الائتماني عند مستوى معنوية (0.05).

HO_2: لا يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لاكتمال البيانات المالية على القرار الائتماني .

HO_3: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر المؤسسة وعدد سنوات العمل على القرارالائتماني عند مستوى معنوية (0.05).

HO_4: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لوجود منتجات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على القرار الائتماني عند مستوى معنوية (0.05).

HO_5: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لموظفي الائتمان واعتمادهم على العلاقة الشخصية بالإقراض على القرار الائتماني عند مستوى معنوية (0.05).

HO_6: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين للمنشأة والقرار الائتماني عند مستوى معنوية (0.05).

HO_7: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لمتطلبات منح التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لإختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05).

(1 - 6): حدود الدراسة

وتشمل تحديد وقت الدراسة ومكانها ومجالها التطبيقي للفترة الزمنية للأعوام 2009 و2010، الدراسة كانت دراسة ميدانية لسنوات شهدت اهتماما كبيراً بهذه المنشآت من قبل البنوك وسيتم اعتماد المعايير المالية وغير المالية.

(1 - 7): محددات الدراسة

تعني الدراسة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك ، لذلك فإن محددات الدراسة هي قلة الدراسات السابقة الخاصة بالبيئة الأردنية والمتعلقه بدور تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك الأردنية ، إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية عند توزيع الاستبانة وأخذ الوقت مسبقا والانتظار لمقابله مديري التسهيلات بالبنوك عينة الدراسه.هذا بالإضافة إلى تردد معظم موظفي ومديري التسهيلات بإعطاء معلومات خاصة بالدراسة باعتبارها معلومات سرية وخاصه بالبنك الذي يعمل به. وخوف الموظف من إدارة البنك في حال قام باعطاء معلومات يعتبرها البنك سرية .

(1 - 8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

القرار الائتماني: ويعنى به القرار الصادر من البنك الذي يتم من خلاله منح تسهيلات إلى تلك المنشآت ضمن شروط وقواعد معينة. بحيث تتم تلبية حاجات تلك المؤسسات التمويلية.سواء أكانت هذه التسهيلات مؤقتة أم من خلال سقوف دائمة؟

البيانات المالية: وتعنى بتقديم المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة باختصار ووضوح وحسب المعاييرو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما GAAP بحيث

تتم الاستفادة منها داخليا وخارجيا. كما تتكون البيانات المالية من الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى أية توضيحات أخرى يراها المحاسب ضرورية للإفصاح (Investopedia.com).

الضمانات: وهي الأصول التي تقوم المؤسسة برهنها للبنك ضمانا للتسهيلات المطلوبة. تكون إما ضمانة نقدية أو عينية مثل الآلات والمباني والعقارات والسيارات أو المخزون كالبضائع وبحيث تبقى مرهونة للبنك طالما التسهيلات قائمة.وتمثل طمأنينة إضافية للمقرض ، فإذا لم يفلح المشروع بتحقيق الأهداف المرجوة ولم يخلق التدفق النقدي المطلوب لسداد الالتزامات يكون هناك مصدر آخر للبنك يمكن الرجوع إليه لتحصيل أموالهم. وهناك أيضا الضمانة أو الكفالة الشخصية التى تتمثل بكفالة شخص معروف للبنك ولديه القدرة على السداد.

عمر المؤسسة: وهي عدد السنوات التي أمضتها المنشأة في العمل من تاريخ إنشائها إذ إن أي منشأة تمر بعدة مراحل كمرحلة التأسيس، والتطور والانتشار، وتختلف طبيعة التمويل المطلوب باختلاف عمر المؤسسة.

مؤهلات الإداريين: وهي مقياس للمهام الإدارية التي يقوم بها صاحب العمل وذلك لإدارة عمله بنجاح، وتشمل مجموعة من الوظائف والمهام التي تتعلق في أنشطه العمليات التسويقية والمالية والمحاسبة والوظائف الإدارية الأخرى. بالإضافة إلى الخصائص الديموغرافية لصاحب العمل الصناعي الصغير (العمر ،والجنس ،والخبرة ،والمستوى التعليمي ،والخبرة بالعمل) (الكايد، 2007). هذا بالإضافة إلى الانطباع المتولد عند البنك عن شخصية المقترض، وهل هو جدير بمنحه الائتمان أم لا؟

منتجات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة: منتجات خاصة يقوم البنك بتطويرها لتلبية احتياجات تلك المنشآت التمويلية. ويتم منح التسهيلات من خلالها وضمن شروط محددة ويمكن تعميمها وتطبيقها على عينة أكبر وأوسع. ومثال على ذلك منتج صيدلي من البنك الأهلي الأردني.



مؤسسات ضمان الإقراض: وهي مؤسسات تسهل حصول الشركات والمنشآت بشكل عام على الائتمان من المؤسسات المالية والمصرفية، بحيث تتم تغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك بمختلف آجالها. ومن أكبرها الشركة الأردنية لضمان القروض وهى شركة مساهمة عامة محدودة أسست بمقتضى قانون الشركات وسجلت في سجل الشركات المساهمه العامه بتاريخ 1994/5/7 برأسمال 7 مليون دينار تمت زيادته عام 1995 الى 10 مليون دينار، ومن رسالتها تحسين البيئة الائتمانيه المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية ومجتمع الأعمال صغيرة ومتوسط الحجم.

الإقراض المبني على العلاقة الشخصية Relationship lending ونعني به الإقراض أو القرار الائتماني المبني على العلاقه التى تولدت ما بين البنك والقائمين على المنشأة من خلال التعامل المصرفي السابق مع البنك ، أو علاقة شخصية بين متخذ القرار والمقترض.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2 - 1): المقدمـــــة

(2 - 2): الإطار النظري

(2 - 3): الدراسات السابقة

(2 - 4): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

(2 - 1): المقدمــــة

إن الأزمات المتكررة التى أصابت الاقتصاد العالمي فى السنوات الخمس الماضية من أزمة النفط، مروراً بأزمة الائتمان الدولية والركود الاقتصادي الدولي خلال عقد الثمانينيات، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية وآخرها الأزمة المالية العالمية التي حدثت خلال عام 2008 أدت جميعها إلى تركز اهتمام الباحثين بالفعاليات الاقتصادية، والاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لما تمثله من أهمية في الاقتصاد الوطني، كونها عاملاً مهماً فى القضاء على الفقر والبطالة. بالرغم من هذه المكانة والأهمية ، إلا أنه ما زالت المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تعاني من مشاكل فى الحصول على تمويل أو حدود ائتمان بالمقارنة مع الشركات الكبيرة.

(2 - 2): الإطار النظري

يعد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المستهدفة من قبل البنوك، وذلك للزيادة الكبيرة في أعداد تلك المنشآت سنويا. فاستقطابها للتعامل مع البنك له مردود إيجابي على حصة البنك السوقية وبالتالي على ارتفاع نسبة أرباحها. وفى دراسات سابقة وبالأخص فى أميركا اللاتينية ووسط أوروبا تبين أن تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم يحظى باهتمام متزايد من قبل البنوك ويتخذ شكلاً غير تقليدي ويتركز أكثر على التمويل المرتكز على العلاقة بين المقترض والمقرض Relationship lending (Rocha,Farazi,Khouri,Pearce,2010).

عمليه التمويل من البنوك ليست بالعملية السهلة لكثرة متطلبات البنوك لمنح التمويل، يقابلها عدم تلبية أغلب هذه المتطلبات من قبل إداريي المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كذلك فإن طبيعة التسهيلات المطلوبة من قبل تلك المنشآت تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية المتعددة . فالمنشأه التي تعمل في قطاع المقاولات تختلف طبيعة تسهيلاتها عن المنشأة الصناعية أو التي تعمل بقطاع التجارة أو الخدمات .

إن التسهيلات التي تمنح لشركات المقاولات تعتمد على مبدأ تمويل كل مشروع على حدة، وبحيث يتم تسديد التسهيلات الممنوحة لتلك المنشأة حال الانتهاء من المشروع، بحيث تتضمن كفالات بجميع أنواعها (دخول عطاء وحسن تنفيذ، وكفالات سلفة) بالإضافة إلى تسهيلات مباشرة سواء أكانت قروضا أم تسييل فواتير وتنتهي جميعا بانتهاء التسهيلات. وتكون عائدات العطاءات المنفذه مصدر سداد وضمانه للتسهيلات الممنوحة، وبهذا تقل أهمية تقديم ضمانات أخرى إضافية (سواء أكانت رهونات عقارية أم عينية) ؟

أما التسهيلات الممنوحة إلى قطاع المنشآت التي تعمل بالتجارة أو الصناعة أو الخدمات فتختلف عن ذلك وتكون عاده تسهيلات دائمة تمنح لنشاط الشركة السنوي. سواء أكانت سقوف اعتمادات أم تمويلها أم سقوف جاري مدين لتمويل رأسمال العامل؟

لذلك فإن طبيعة التسهيلات المطلوبة تختلف باختلاف القطاع الاقتصادي للمنشأة، وتبعا لذلك فإن متطلبات البنوك لمنح التسهيلات تبقى واحدة إلا أن درجة أهميتها تختلف باختلاف القطاعات.

وحسب ما ورد بمجلة المستشار بمقال للباحث (عنابي،2010) يبين الجدول التالي الاختلافات بوجهات النظر القائمة ما بين البنك والمنشأة :

المنشآة	البنك
لا ترغب الاحتفاظ ببيانات مالية وحسب الأعراف	يتطلب تقديم بيانات مالية من أجل التحليل
ليست على دراية وعلم بكيفية اعداد بيانات مالية	لا تقوم بمساعدة المنشآت بكيفية تحضير بيانات مالية حقيقة
يشعر العميل بانه غير مرحب به بالبنك	لا يعتبر العميل نفسه فى وضع مريح عند دخول البنك
يتهربون من مصلحة الضرائب	يحتاج البنك إلى تقارير ضريبية حقيقية من أجل تحليل وضع الشركة
التفكير بالعلاقة قصيرة الأمد مع البنك	يفكر ويطمح إلى علاقة طويلة الأمد مع المنشأة
يفكر بالحصول على القرض دون التفكير بالسداد	يفكر جديا بطريقة السداد قبل منح التسهيلات
لا يحتفظ بضمانات ولا يود تقديمها فى حال وجودها	يتطلب منح أية تسهيلات وجود ضمانات مناسبة تسهيلات

تصاحب عملية التمويل مخاطر عديده تعيقها مثل عدم توفر البيانات المالية وعدم توفر الضمانات، وخاصة إذا كانت الشركة حديثة التأسيس.

وحدد (نعيم خوري،2008) الاستراتيجية والأهداف وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة التي يتم محاسبتها من الجمهور وذلك من حيث:

1. المستخدمون لبياناتها المالية والمعلومات التى يحتاجونها .
2. مدى عمق واتساع الخبرة المحاسبية المتوفرة في المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم
3. مدى قدرة المنشآت الخاصة على تحمل تكلفة اتباع معايير دولية للمنشآت الكبيرة خاضعة للمساءلة والمحاسبة من الجهات الرقابية والجمهور.

تقوم المنشآت الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإعداد بيانات مالية فقط لاستخدام المالكين والمديرين وللإبلاغ الضريبي ولإيداعها لجهات رقابية لا علاقة لها بالأوراق المالية، وأن البيانات المالية التي تعد لهذه الأغراض لوحدها ليست بالضرورة للأغراض العامة، ذلك لإن البيانات المالية المعدة للأغراض العامة تهدف إلى تلبية احتياجات المعلومات العامة لمجموعات عريضة من المستخدمين من مساهمين ودائنين وموظفين وجمهور بشكل عام.

ومع ذلك تبقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في الاستقرار الاقتصادي فى البلاد. ويرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الانتاجية، والمساهمة في معالجه مشكلتي الفقر والبطالة. بالإضافة إلى اعتبارها من المجالات الخصبة لتطوير الابداعات والأفكار الجدية.

وبرأي الباحثه تتمحور المشاكل التى تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حول النقاط التاليه والتى هي أساس عملية التمويل:

1. تشكل الضمانات المقدمة (سواء أكانت عينية أم نقديه) شرطا أساسا للحصول على التمويل من البنوك.
2. المعلومات المالية للشركة من (بيانات مالية، تصنيف ائتماني، مديونية الشركة لدى الجهاز المصرفي) تعتبر شرطا أساسيا للحصول على التمويل اللازم.
3. شركات ضامنة للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك كالشركة الأردنية لضمان القروض تساعد فى التخفيف من إلزامية تقديم الضمانات من قبل أصحاب تلك المنشآت، والتي عادة ما تكون غير متوفرة وبهذا تعمل تلك الشركات على زياده تمويل البنوك لتلك المنشآت.

4. تشكل وضع المنشأة القانوني وخبرة القائمين عليها على القرار الائتماني للبنوك عاملاً أساسياً لمنح أية تسهيلات.

وبالرغم من وجود مؤسسات إقراض أخرى تبقى البنوك هي الخيار الأول أمام أصحاب تلك المنشآت للحصول على التمويل، وفى حالات كثيرة يتم تعاون ما بين مؤسسات الإقراض والبنوك فى دعم وتمويل تلك المنشآت. فالاعتماد على التمويل الذاتي يكون محصوراً في بدايات تأسيس المنشأة، أما في المراحل اللاحقة التي تشمل فتره النمو والتطور والانتشار فإن التمويل الخارجي يصبح ضرورة ملحة، إذ أن 79% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأوروبية قد لجأت إلى البنوك في هذه المرحلة (مطرونور، 2008).

(2 - 2 - 1) : تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ظل أمر تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة أمراً نسبياً، يختلف من بلد إلى آخر وفقاً لاختلاف الأوضاع السائدة وخصوصاً مستوى التقدم والتطور الذي وصل إليه كل بلد.

وتعددت المعايير التي يعتمد عليها تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها مثلا (مستوى التكنولوجيا المستخدمة، حجم الأصول، عدد العاملين بالمؤسسة، الإيرادات السنوية، حجم التسهيلات من كافه البنوك، رأسمال المنشآة، الشكل القانوني لمنشأة القطاع الاقتصادي، مستوى التكنولوجيا المستخدمة) (الضامن، 2006) إذ نجد أنه لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بل إن التعريف يختلف من دولة إلى أخرى.

وبما أنه يفضل أن يكون التعريف عملياً على مستوى كل دولة ليناسب الغرض منه، وذلك وفقاً لمعايير ممكنة القياس. وعلى الرغم من عدم وجود معيار أمثل يمكن بموجبه تعريف هذه المنشآت (إلا أنه يلاحظ أن البلدان النامية تجنح إلى استخدام معاييركمية) عند

تعريفها للمنشآت الصغيرة (عدد العمال ــ رأس المال) في حين تستخدم البلدان المتقدمة في الغالب معايير (نوعية) عند تعريفها المنشآت الصغيرة (الحصة في السوق ــ السيطرة أو عدم السيطرة على السوق، مدى التأثير على السوق) وعلى وجه العموم فإن معيار عدد العمال يعد أكثر المعايير شيوعاً في معظم بلدان العالم.(عبدالله، 2007)

وفي ما يلي بعض التعريفات المتعارف عليها عالميا:

يشير (مطر ونور، 2008) إلى أن المعيار المعتمد لدى دول الاتحاد الاوروبى يشمل عدد العاملين، إذ يتم اعتبار الشركة من ضمن المنشآت الصغيرة والمتوسطة عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من 250 وأن يقل إجمالي المبيعات عن 40 مليون يورو.

يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال الذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل إيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملا (عدس، 2008).

أما في الولايات المتحدة، فقد حددت لجنة شكلها المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين عام 1981 مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على النحو التالي:

تشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح وذلك بعد استبعاد الشركات المساهمة كبيرة الحجم. هذا وقد حددت هذه اللجنة مواصفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يلي

1. عدد قليل من الموظفين وتركز الملكية والاداره في عدد قليل من الأفراد.

2. مبيعاتها منخفضة وكذلك القيمة الاجمالية لأصولها.

3. عدم الوضوح في تحديد الواجبات والمسؤوليات بسبب ضعف في نظم الرقابة الداخلية

4. نظم محاسبية غير متطورة لا تتعدى في الغالب شكل نظم مسك الدفاتر Book Keeping Systems (مطرونور، 2008)

أما المفوضية الأوروبية (European Commission, 2007) فعرفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها في ثلاث فئات وذلك بناء على ما إذا توفر في كل منها شرطان من الشروط الثلاثة التالية:

- المنشآت الصغيرة هي المنشأه التي يكون عدد موظفيها أقل من 50 موظفا، وجملة أصولها أقل من 4.4 مليون يورو وإجمالي مبيعاتها أقل من 8.8 مليون يورو.
- المنشآت المتوسطة هي المنشأة التي يكون عدد موظفيها من 50-250 موظفا وجملة أصولها من 4.4 مليون إلى 17.5 مليون يورو وإجمالي مبيعاتها من 8.8 مليون إلى 33 مليون يورو.

أما التعريف الذي اعتمد من خلال المعيار المحاسبي الذي أقر حديثا فى 2009/12 والخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMES, 2009) فيعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها هي المنشآت التى لا تخضع للمحاسبة العامة ولا تحضر بيانات مالية، الغاية منها الاطلاع الخارجي وليس فقط لاستعمال أصحاب المنشأة.

المنشآت التى لا تخضع للمحاسبة العامة هي تلك التي لا يتم التعامل أو في الطريق إلى التعامل فى حقوق ملكيتها أو في ديونها في السوق المالي، بغض النظر عن حجمها، كذلك لا تحتفظ بموجودات بشكل حسابات مالية لمجموعات واسعة من الناس، وذلك كنشاط أساسي

من أنشطتها مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية وشركات الاستثمار وغيرها (خوري، نعيم ،2009)

واذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التعريف نجد أن 98% من الشركات المسجلة بسوق عمان المالي تندرج تحت مسمى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باستثناء الشركات المساهمة العامة.

أما تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي اقر من قبل لجنة بازل 2 فعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوزن المخاطرة المرجحة المرتبطة بها Risk Weighted average حيث أعطيت وزناً بنسبه 75% موازياً للوزن المعطى لمخاطر تسهيلات التجزئة وليس 100% كالوزن المرجح بالمخاطر المعطى للشركات الكبرى. ويضيف أيضا بأنها المنشأة التي تقل مبيعاتها عن 50 مليون يورو (الضامن، 2006) و (Dababneh,Tukan 2007).

أما المعيار الأكثر قبولا والمستخدم على المستوى العالمي فهو معيار عدد العاملين وهكذا وبناء عليه فإن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تصنف المنشآت حسب حجمها ولكن بدرجه أكثر تفصيلا كما يلي:

- الصناعات الصغيرة Small industries ويعمل فيها 20–99 عاملاً.
- الصناعات المتوسطة Medium-Size Industries ويعمل فيها 100– 499 عاملاً.

أما في اليابان فإن المنشأة التي يعمل بها أقل من 50 موظفاً تصنف كمنشأة صغيرة والمنشأة التي يعمل بها من 51ـ99 موظفاً تعتبر منشأة متوسطة.

ولكن ونظراً للاختلاف القائم حول المعايير التي يتم الاسترشاد بها في تصنيف المنشآت الصغيرة أو المتوسطة وكذلك انعكاسات هذا الاختلاف على تعريف المنشأة الصغيرة

والمتوسطة، فقد دعا المهتمون بهذا الأمر من باحثين ومهنيين إلى البحث عن معيار مقبول ومتفق عليه لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مطر، ونور2008).

ولأهمية الموضوع قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2010/11/21 بإرسال مذكرة (توجيهة) إلى البنوك التجارية الأردنية بخصوص معايير تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة ولم تعتمد لغاية تاريخه حدد فيها معايير لتصنيف **الشركات الصغيرة** بالتالي:

1. أن لا تكون صفتها القانونية شركة مساهمة عامة .
2. أن لا يزيد إجمالي مركزية مخاطرها (السقوف المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك الالتزامات المتعلقه بالتأجير التمويلي) عن 250 ألف دينار لدى البنك الواحد.
3. أن لا يزيد إجمالي موجوداتها عن 500 ألف دينار .
4. أن لا يزيد إجمالي مبيعاتها السنوية عن مليون دينار.

أما الشروط الواجب توفرها في الشركة لإدراجها ضمن محفظة **الشركات المتوسطة** فهي:

1. أن لا تكون صفتها القانونية شركة مساهمة عامة .
2. أن يتجاوز إجمالي مركزية مخاطرها (السقوف المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك التزامات التأجير التمويلي) 250 ألف دينار، ولا يزيد على 2 مليوني دينار للبنك الواحد.
3. أن يتجاوز إجمالي موجوداتها 500 ألف دينار ولا يزيد على مليوني دينار .
4. أن يتجاوز إجمالي مبيعاتها السنوية مليون دينار ولا يزيد على 5 مليون دينار .

وفي حال تم اعتماد هذا التصنيف لجميع البنوك الأردنية، فان تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة سيتحدد، وبالتالي فإن التقارير التي سيتم الحصول عليها ستكون أدق

وتشمل جميع القطاعات ، بالإضافة إلى اتساع شريحة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتتسع وتشمل نسبة أكبر من المؤسسات القائمة والتي ستؤسس مسقبلا.

تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

فى مصر وبصدور القانون رقم 141 لسنة 2004 والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة وتوفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات وبناء على دراسة تمت من قبل (بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، تخت عنوان إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري) تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على عدة معايير منها عدد العمال حجم رأسمال أو خليط بين المعياريين معا) فمثلا تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي المنشآت التى لا تتجاوز رأسمالها 1.7 مليون دولار وعدد العاملين فيها من 10ــ100 عامل (Dababneh,Tukan,2007).

أما فى الجزائر فإن معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة كالتالي من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بريش، وبلغرسه، 2006).

الصنف	عدد الإجراء (العمال)	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1- 9	أصغر من 20 مليون د.ج	أصغر من 10 مليون د
مؤسسة صغيرة	10- 49	أصغر من 200 مليون د	أصغر من 100 مليون د
مؤسسة متوسطة	50- 250	200 مليون إلى 2 مليار	100- 500 مليون د

أما بالنسبة لتعريف المنشآت الصغيرة في اليمن فإنه على المستوى الرسمي تعرف المنشآت الصناعية الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل فيها أربعة عمال فأقل أي (1-4) عمال.

وتعرف المنشآت الصناعية المتوسطة بأنها المنشآت التي يعمل فيها من خمسة عمال إلى تسعة عمال على أن تكون المنشآت الكبيرة الحجم هي تلك المنشآت التي يعمل فيها عشرة عمال فأكثر.

وفي الحقيقة أن الأخذ بهذا المعيار بمفرده لا يكفي لتعريف المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ولابد من إعادة النظر في التعريف مع أخذ معايير أخرى إلى جانب معيار عدد العمال (صحيفة الجمهورية، 2007).

ووضعت سوريا تعريفا وطنيا لهذه المشروعات إذ حددت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات مفهوم المشروع الصغير بأنه كل مشروع يمارس نشاطا اقتصاديا أو خدميا أو تجاريا ويتراوح رأسماله بين 1.5 مليون ليرة سورية إلى 5 مليون ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة أشخاص بينما يصل رأسمال المشروع المتوسط من خمسة إلى 15 مليون ليرة ويزيد عدد العاملين فيه على سته عشر عاملاً (العراقي، 2010).

أما في الأردن فإن التصنيف المعتمد وحسب وزاره الصناعة والتجارة هو التالي:

حجم رأسمال	عدد العاملين	نوع المنشاة
الميكروبية	أقل من 10	أقل من 30 ألف دينار
الصغيرة	15 – 49	أقل من 30 ألف دينار
المتوسطة	50 – 249	أكثر من 30 ألف دينار

إن المنشأة التي يعمل بها (1-4) عاملاً تشكل ما نسبته 90% من إجمالي عدد المنشآت في الأردن وتستوعب 30% من إجمالي القوى العاملة في الأردن. وبينت بعض الدراسات بأن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأردن يمثل تعريفا شاملا لجميع العوامل التي ذكرت سابقا وجميع هذه التعاريف طورت لغايات معينة. فمثلا من إحد هذه التعاريف تعريف يلبي

متطلبات (بازل)، حيث يرتبط بالمخاطر التي تتعلق بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وليس بطبيعة وعمل تلك المنشآت.

أما تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك المحلية فيختلف من بنك الى آخر ، ويتم استنادا إلى حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لهم، ولا يتم تصنيفها وفقا لمعايير التصنيف المعتمدة دوليا (كحجم العمالة، وحجم المبيعات). **مثلا،**

البنك المركزي الأردني:

اعتمد البنك المركزي الأردني على تصنيف (Basel 2) بالوزن الترجيحي للمخاطرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. فكان تعريفه بأن المنشأة الصغيرة والمتوسطة هي التى لا تزيد حجم التسهيلات الممنوحة لها من كافة البنوك عن 250 ألف دينار، بالإضافة إلى أن حجم المبيعات لا يزيد على 990 ألف دينار وحجم الأصول لا يزيد على 500 ألف دينار (الضامن 2008) (Dababneh,Tukan 2007)

البنك الأهلي – عمان

أما البنك الأهلي فقد صنف المنشآت الصغيرة بما يلي:

- تصنف المنشآت الصغيرة بالبنك بحجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنك للمؤسسة وبحيث لا تزيد على 250 ألف دينار للمنشآت الصغيرة فى التسهيلات المباشرة وغير المباشرة.
- إجمالي موجودات المنشأة أقل من 500 ألف دينار.
- إجمالي مبيعات المنشأة أقل من مليون دينار.

أما المنشآت المتوسطة فهي:

- المنشآت الممنوحة تسهيلات مباشرة وغير مباشرة يساوي أو أكثر من 250 ألف دينار وأقل من مليون دينار.
- إجمالي موجودات المنشأة يساوي أو أكبر من 500 ألف دينار ولغاية مليون دينار
- إجمالي مبيعات المنشأة يساوي أو أكبر من مليون .

بنك الإسكان (الأردن)

لقد حدد بنك الإسكان المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها هي التى تبلغ مبيعاتها السنوية لغاية 3 مليون دينار، والتسهيلات المباشرة الممنوحة لها بين كافه البنوك لا تزيد على 750 ألف دينار.

بنك القاهرة (عمان)

أما بالنسبة لبنك القاهرة فإن عدد العمال هو ما يحدد ما إذا كانت المنشأة تعدَ من المنشآت الصغيرة أو المتوسطة. إذ لا يزيد عدد العمال فى المنشأة عن 50 عاملاً، بالإضافة إلى كون مجموع تسهيلاتها المباشرة بين كافة البنوك لا تزيد على 500 ألف دينار.

البنك الأردني الكويتي:

قد صنف البنك المنشآت الصغيرة بما يلي:

1. لا تكون صفتها القانونية مساهمة عامة.
2. لا يزيد إجمالي مخاطرها (السقوف المباشرة وغير المباشرة) على 250 ألف دينار
3. لا تزيد موجوداتها عن 500 ألف دينار ومبيعاتها عن مليون دينار.

أما المنشآت المتوسطة فهي:

1. لا تكون صفتها القانونية شركة مساهمة عامة .
2. لا يزيد إجمالي مخاطرها (المباشرة وغير المباشرة) على 500 ألف دينار ولا يقل عن 250 ألف دينار
3. أن لا تزيد موجوداتها عن مليون دينار ولا تقل عن 500 ألف دينار وأن لا تزيد مبيعاتها عن مليوني دينار ولا تقل عن مليون دينار.

وحسب التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني لعام 2009 والصادر عن غرفة تجارة عمان، حدد الباحث صبري الخطيب (2009) بأن عدد الشركات التى تم تأسيسها عام 2009 قد بلغت 7749 شركة ومؤسسة بإجمالي رأسمال لجميع الشركات بلغت 517.2 مليون دينار وبانخفاض بلغ 315 مليون دينار عن مجموع رأسمال للشركات التى تأسست عام 2008 وبانخفاض 3.9% مقارنة بعدد الشركات والمؤسسات المسجلة خلال عام 2008 والبالغ 8064 شركة ومؤسسة.

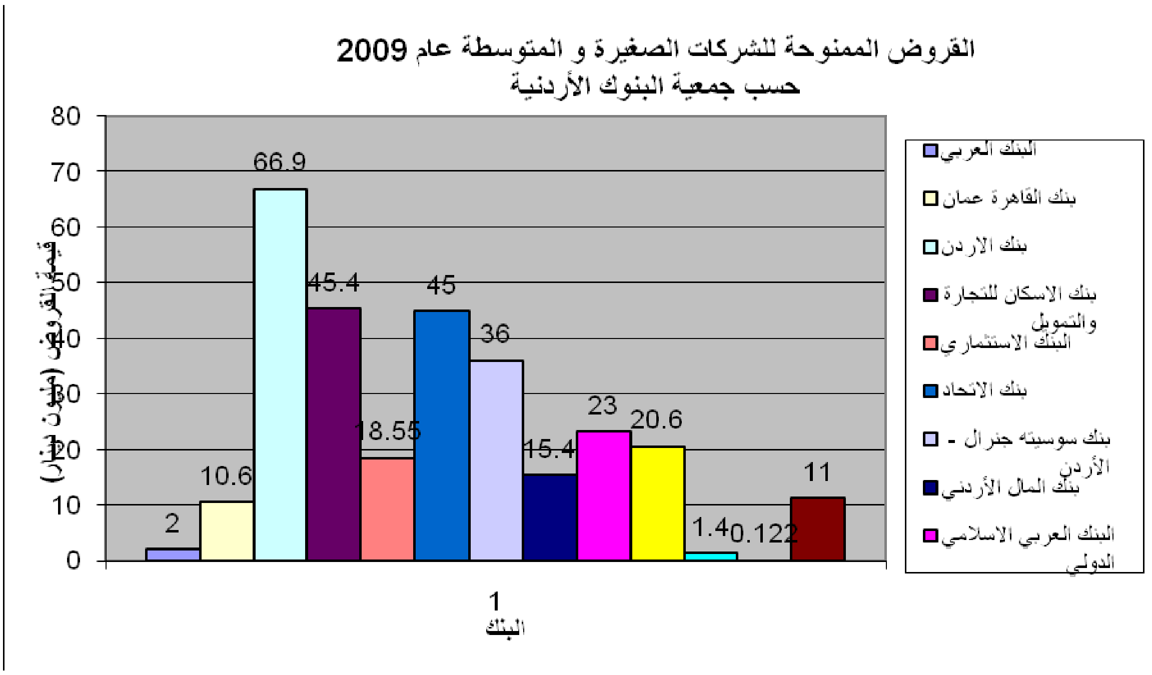
وإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحسب تعريف وزارة الصناعة والتجارة تبلغ 95% من إجمالي الشركات التي تم تأسيسها بالأردن. نرى الحجم الكبير لعدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدد المنشآت القائمة بالمملكة.

وفي إحصائية منشورة من خلال الشركة الأردنية للضمان، تبين الدراسة أن عدد القروض التي تم ضمانها للبنوك من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض بنهاية عام 2009 قد بلغت (210) قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مقارنة مع عدد القروض التي تم ضمانها عام 2008 والتي بلغت 83 قرضا. وفي إحصائية غير رسمية فإن عدد القروض التي تم ضمانها من قبل الشركة لنهاية شهر 6 من عام 2010 قد بلغت 393 قرضا.

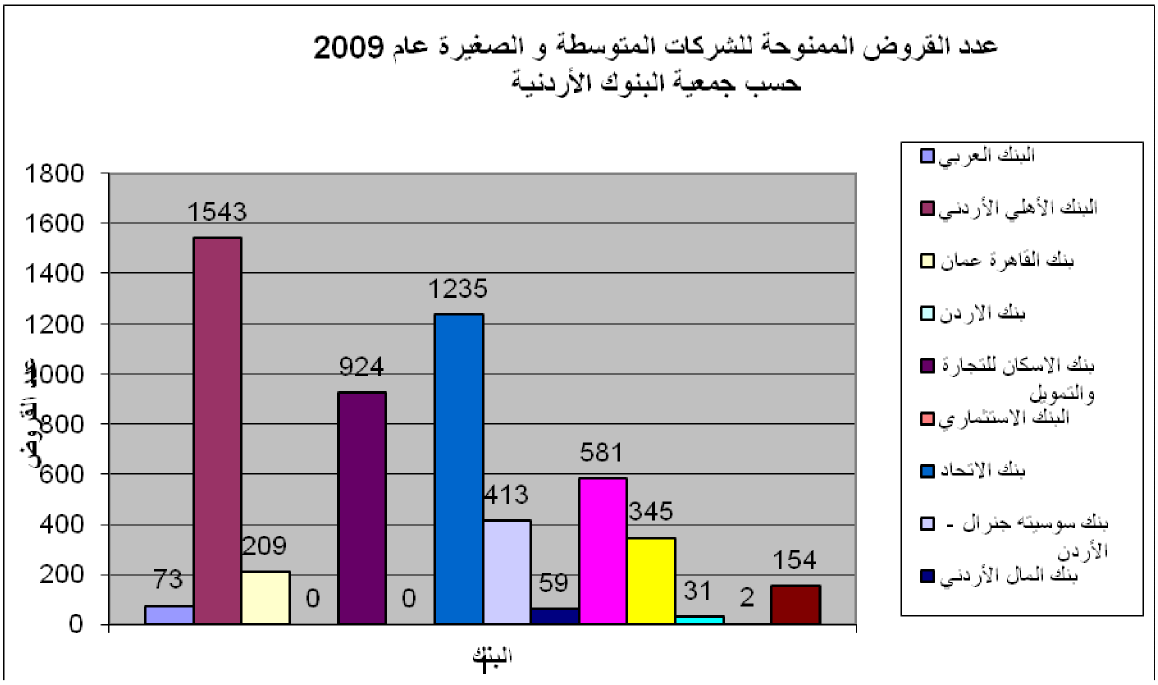
وهذا يوضح الاهتمام الذي توليه الشركة الأردنية لضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تسهيل عملية الإقراض من خلال البنوك التجارية الأردنية وذلك بضمان هذه التسهيلات فى حال عدم توفر ضمانات مقبولة. شريطة أن تتوافق تلك التسهيلات والبرامج المطروحة والمقدمة من قبلهم.

ومن وجهة نظري، وكون عدد المنشآت التي تؤسس سنويا هي بازدياد، ونلاحظ ذلك من خلال النسب الواردة بتقرير وزارة الصناعة والتجارة لعام 2009، فإن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعدَ من القطاعات المستهدفة من قبل البنوك. وإن ازدياد عدد القروض التى تم ضمانها من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض لأكبر دليل على ذلك.

وفي دراسة قام بها (مشهراوي، 2010) رئيس قسم الدراسات بجمعية البنوك الأردنية، تبين القروض الممنوحة من قبل البنوك الأردنية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



أما عدد القروض الممنوحة من البنوك فهي كالتالي



ولأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى البنوك باعتبارها من القطاعات المستهدفة وتعمل على زيادة أرباحها، ولدورها الإيجابي بالاقتصاد الوطني، من توفير فرص عمل، والقضاء على الفقر والبطالة، فقد قامت بعض البنوك الأردنية بالتعاون مع سابك، و USAID بعقد ورشة عمل في عمان عام 2008 من أجل تحضير نظام برنامج نقاط Credit Scoring يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرار الائتماني (Obrein,2008).

يتكون هذا البرنامج من ثلاثة محاور أساسية والتي تعد من أساسيات القرار الائتماني:

1. المعلومات غير المالية: وتتمثل بعمر المؤسسة، الوضع القانوني للشركة، وهل الشركة مدرجة على القائمة السوداء أم لا، طبيعة العمل؟
2. طبيعة التسهيلات المطلوبة، سواء أكان تسهيلات مباشره أم غير مباشره؟
3. المعلومات المالية وتتلخص بطبيعة البيانات المالية المقدمة ومدى دقتها لتعبر عن الوضع المالي للمنشأة، ويتم إعطاء كل عنصر من العناصر المالية (كنسب الربحية ، والسيولة،

وكشف التدفقات النقدية) وزن معين يمكن الاعتماد عليه عند اتخاذ القرار الائتماني بمنح التسهيلات، لنصل إلى معيار موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن تطبيقها بين البنوك جميعا. وبهذا يمكن حصر منح التمويل بالشركات ذات الأداء المالي الجيد.

هذا وقد عقدت ورشة عمل حديثة استكمالا لهذا الموضوع بتاريخ 2010/11/4 بالتعاون ما بين (سابك) وجمعيه البنوك والـــ USAID حيث خلصت ورشة العمل إلى أن نظام النقاط من العوامل الأساسية في اتخاذ القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولكن يجب أن يكون هناك عده سيناريوهات لتتلائم وطبيعة كل قطاع، وتتناسب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة كل على حدة. وأيضا فإن نظام النقاط عند اعتماده سيساعد فى التقليل من معوقات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على زيادة حصة البنك السوقية من التسهيلات الممنوحة لتلك الفئة. ومن الممكن الاستفادة من تجربة البنوك الأخرى التي اعتمدت نظام النقاط لتتلاءم ومتطلبات (بازل) من كفايه رأس المال إلى تخفيض نسبة التعثر.

إن التنوع في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة كان وما زال من أكبر التحديات التي تواجه البنوك بالسنوات الأخيرة، وفى الدراسة التى تم إعدادها بالتعاون مع البنك الدولي واتحاد المصارف العربية تبين أن 85% من البنوك التى شملتها الدراسة (وبلغت 330 بنكا) قد تم تطوير منتجات خاصة لتسهيل عملية تمويل تلك المنشآت كالقروض العقارية، تمويل ذمم مدينة، تمويل خاص بمشاريع معينة، تمويل موجودات ثابتة وتمويل الاستيراد وتمويل الصادرات.

ومن هنا تم توضيح مبدأ أن التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أوسع وأشمل من مفهموم الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (Rocha,Farazi,Khouri,Pearce,2010).

إذ إنه من المعروف أن هناك قناعة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدم قدرتهم على الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشروعاتهم أسوة بأصحاب المشروعات الكبيرة ويعزو بعضهم ذلك إلى عدم معرفتهم الشخصية بالمسؤولين بالبنوك وبعض آخر يرون أن ذلك راجع إلى عدم قدرتهم على تقديم الضمانات والبيانات المالية التى تشترطها الجهات المقرضة.

الواقع أن الأمر يحتاج إلى وقفة موضوعية مع هذه الظاهرة التى أدت إلى استبعاد شريحة كبيرة من أصحاب تلك المشروعات وعدم حصولهم على القروض والتسهيلات المصرفية التي يحتاجون إليها.

وفى مقال للكاتب (الشيمي، 2009) بمجلة الحوار المتمدن عدد 2560 تاريخ 2009/2/17 تحت عنوان تصميم برنامج لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حددَ الكاتب أن التمويل غير كاف لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فلا نجاح بدون رفع الكفاءة الإدارية من خلال التعليم والتدريب وأيضا من اللازم أن يكون هناك ترابط بين المشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة مثل عمليات الصيانة والتركيب وغيرها من الأنشطة.

وفي دراسة ثانية تمت باليابان حول تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تم إعداد استبيان مكون من 54 سؤالاً مقسمة هذه الأسئلة إلى 8 أقسام رئيسية (Yamouri,2005):

وبهذا يمكن تحديد متطلبات البنوك بالجوانب المالية وغير المالية التي تلعب دوراً مهما في القرار الائتماني للبنوك، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه البنوك من طرفها بمحاولة استقطاب تلك المنشآت من خلال تطوير منتجات خاصة بهم لتلبية احتياجاتهم التمويلية.

ومن وجهة نظري فإن أهمية البيانات غير المالية تتساوى مع المعلومات المالية فى اتخاذ أي قرار ائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب إدارة الشركة والقائمون عليها بالإضافة إلى الضمانات وأية عوامل أخرى دورا محوريا فى القرار الائتماني.

وللأهمية الكبرى التي توليها الدول في العالم إلى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد تم إقرار المعيار المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنهاية عام 2009 بعد مداولات ابتدأت من عام 2002.إذ كانت المعايير الموحدة أصلاً مقتصرة على الشركات الكبرى دون المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

لذلك فإن أهمية إيجاد معايير محاسبية موحده SME يمكن تبنيها وتطبيقها لعدة أسباب من أهمها:

- إن المؤسسات المالية بما فيها البنوك تعمل على منح تسهيلات لعملاء خارج مناطقها الحدودية وببلدان أخرى، لذلك وجب اعتماد معايير محاسبية موحدة من أجل الحكم على البيانات المالية لتلك المنشآت. حيث ثبت من خلال الدوائر القانونية بأن نصف عدد هذه المنشآت تم منحها قروضا من البنوك .معتمدين فيها على البيانات المالية لتلك المنشآت.
- عدد كبير من التجار Vendors يعتمدون على البيانات المالية لتلك المنشآت عند اتخاذ أي قرار بالتعامل مع تلك المنشأة.
- تعتمد أيضا شركات التصنيف الائتماني بالإضافة إلى البنوك العالمية التى لها فروع فى العالم على دقه وتوحيد المعايير المحاسبية.
- المستثمرون من أصحاب رؤوس الأموال المغامرة الذين يعتمدون على البيانات الماليه فى حال الرغبة بالدخول كشركاء من خلال رأسمال المغامر.

حيث ساهمت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين فى جهود التوعية والتثقيف للمعايير الدولية للتقارير المالية لهذه المنشآت، وعقدت مؤتمراً كبيرا فى عام 2008 لمناقشة هذا الموضوع، وخرج المؤتمر بتوصيات هامة تدعو إلى تبني هذه المعايير بعد إقرارها واتباع الإجراءات الأخرى المرتبطة بها والموضوعة من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وتنطوي المعايير الجديدة على عدة نواحٍ جرى تسهيلها وتبسيطها عما ورد فى المعايير الدولية الكاملة، حيث قامت بإستبعاد الربح للسهم الواحد، البيانات المالية المرحلية، والموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع، وتقارير القطاعات حيث تم اعتماد الطرق الأكثر سهوله والأقل تعقيدا وأيضا تمت كتابة المعايير الجديدة بشكل أكثر سهوله ويسر ن نص المعايير الدولية الكاملة التي تتصف عادة بأنها معقدة الاستيعاب والتطبيق (خوري، 2009).

لذلك تركت المعايير الجديدة الدول المختلفة أن تعمل على تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعلى تحديد صفاتها وما هية المنشآت التي تنطبق عليها هذه المعايير، وسوف تقوم الجمعية بالطلب من الهيئة العليا للمهنة اعتماد هذه المعايير المستقلة بجانب المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة فى الأردن حاليا، وكذلك تحديد المنشآت التي ستقوم بتطبيق هذه المعايير(خوري، 2009).

(2 - 3): الدراسات السابقة

فيما يلي أبرز وأهم الدراسات السابقة ذات الصله بموضوع الدراسة التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها مرتبة حسب التسلسل الزمني:

ـــ **دراسة** (Altman,Sabato,2002) **بعنوان** "Modeling Credit Risk for SMEs,Evidence from the US market". بينت الدراسة الدور الأساسي الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

فى اقتصاد عدد من الدول وأهميتها أيضا بالنسبة إلى البنوك الربحية العالية التى تتحقق من خلال تمويل تلك المنشآت بالرغم من المخاطر العالية المرافقة للتمويل.

وفي هذه الدراسة عمل الباحثان على تطوير نظام مخاطر خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يختلف عن المعمول به للشركات الكبرى والمعروف Z Score. إذ تمت دراسة 2000 شركة أميركية تندرج تحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة على امتداد الأعوام من 1994– 2002، بحيث تم اعتماد عدة متغيرات مالية (كالسيولة والربحية ومدى النشاط بالإضافة إلى الرافعة المالية).

توصل الباحثان إلى أن نسبة التعثر للشركات الصغيرة والمتوسطة تزيد 30% على النسبة المقبولة فى نموذج المخاطر المعتمد للشركات الكبرى . وشدد الباحثان على أن محاولة فهم هذا النموذج وتتطبيقه سيؤدي إلى نتائج إيجابية للبنوك من أهمها التقليل من نسبة كفاية رأسمال الواجب الاحتفاظ به وحسب مقررات بازل.

– **دراسة** (Hubert,2003) **بعنوان** " New Strategies to Finance Small Enterprises in Russia". حيث بينت الدراسة أن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في روسيا يعتبر من أهم العوائق التي تقف تمام تلك المنشآت لتنمو وتتطور. وفى الدراسة تم تقديم إستراتيجيه جيده لعمليه الاقراض، بحيث تسمح للبنوك بتسهيل عمليه التمويل بالرغم من وجود سلبيات ترافق طلب التسهيلات. وتبنت الدراسة إستراتيجيه جديدة تتعلق بقانون تصفية هذه المنشآت عند التعثر، أو في حال عسر مالي. حيث من الممكن التغاضي عن ذلك في حال قامت هذه المؤسسات ببناء سمعه جيده مع هذه البنوك.

– **دراسة الأسكوا** (Access,2005) **بعنوان** " Financial Schemes for Small and Medium Enterprises". حيث تناولت الدراسة كيفيه الحصول على التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة من البنوك في الأردن. بينت الدراسة أن من أهم العوائق أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، عدم توفر البيانات المالية، حيث تفتقر إدارات معظم تلك المنشآت إلى أهمية إعداد بيانات مالية دقيقة وسليمة وحسب الأعراف المحاسبية ،تهدف إلى خدمة المنشأة وتسهيل عملية الحصول على التمويل اللازم، وهذا بطبيعة الحال يؤثر سلبا على القرار الائتماني للبنوك لعدم توفر المعلومات المالية الضرورية.

وللتغلب على هذه المشكلة تم تشجيع البنوك على إنشاء أقسام خاصة تعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتدريب موظفي الائتمان لديها للحصول على البيانات المالية اللازمة في حال عدم توفيرها في المنشـــأة. وذلك بمساعدة الماليين بالمؤسسة باعدادها.

توصلت الدراسة إلى عده توصيات من أهمها تشجيع البنوك على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بإعفاء الأرباح العالية المتأتية من عملية الإقراض من ضريبة الدخل، وتخفيض الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي الأردني.

ـ دراسة (البحيصي وآخرون، 2006) **بعنوان "العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين**"، تناولت الدراسة مدى اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان والعوامل المؤثرة على ذلك، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج بضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل، مع ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم بيانات معلومات ماليه موثقة وعدم إخفاء أية معلومة تتعلق بالوضع المالي للشركة، على أن تكون لأكثر من سنة ومدققة ومرفقه بتقرير من مدقق الحسابات.

– **دراسة** (الخطيب، والرفاعي، 2006) **بعنوان "المنشآت الصغيرة في الأردن أهميتها، والمعوقات التي تواجهها، وأساليب تمويلها"**. حيث بينت الدراسة بأن هناك عدة معوقات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأردن منها:

1. غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على حماية تلك المنشآت.
2. صعوبة الحصول على التمويل اللازم لنمو وتطوير تلك المنشآت.
3. عدم توفر مؤسسات تعمل على تطوير الأعمال ورفع المستوى الإداري والفني والمالي والتسويقي لأصحاب تلك المنشآت.
4. عدم وجود صناديق ضمانات تحتاجها المؤسسات لسد الثغرة في الضمانات المقبولة مصرفيا والتي تحفز البنوك على تمويل تلك المنشآت.

حيث توصلت الدراسة إلى عدة توصيات نذكر منها:

1. حث القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل لتقديم ما يلزم لتأسيس واستمرارية تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحوافز الكفيلة لقيام هذه المؤسسات بدورها بدعم تلك المنشآت.
2. توجيه البنوك بتقديم الإقراض إلى تلك المنشآت بأسعار مخفضة تشجيعاً لهم.
3. توجيه البنوك لإنشاء إدارات وأقسام متخصصة في تمويل تلك المنشآت.

– **دراسة** (المحروق ومقابله، 2006) **بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها"**. حدد الباحثان المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالآتي:

1. كلفة رأسمال ، وتنعكس بشكل مباشر على ربحية هذه المشروعات.
2. التضخم: وتنعكس بشكل مباشر على ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل.

3. التمويل، وينعكس سلبا على تلك المشروعات فى صعوبة الحصول على التمويل اللازم بسبب نقص الضمانات، أو بسبب حداثة التأسيس (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف مراحل نموها (التأسيس الاولي ــ النمو الأولي ــ النمو الفعلي ــ الاندماج). ونظرأ لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لحرصهم على نقود المودعين.

4. الإجراءات الحكومية.

5. الضرائب.

6. المنافسة، والتسويق من المشاكل الجوهرية التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7. بالإضافة إلى ندرة المواد الأولية.

وفي الدراسة حدد الباحثان احتياجات المشاريع الصناعية للتمويل في مختلف مستوياتها سواء الجديده منها أو القائمة، والتي تحتاج إلى تمويل في فترات حياتها سواء عند التأسيس أو أثناء التطوير أو عند التوسع أو الانطلاق نحو أسواق تصديرية أخرى.

ويوضح الباحثان الأسباب التى تؤدي إلى محدودية مساهمة البنوك التجارية فى توفير التمويل الللازم إلى عدة أسباب منها:

1. ارتفاع درجة المخاطر.
2. عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات .
3. تأثر أرباح البنك بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لإقراض تلك المشروعات .

4. بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تتمثل فى عدم تقديم معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية سواء بسعر الفائده أو تسهيلات بفتره السداد. أيضا إلى ضعف الخبرات فى مجال إدارة الأعمال ، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت . وبهذا تتجه البنوك إلى تمويل المشاريع كبيره الحجم.

إن تذبذب واختلاف المعلومات فى سوق الائتمان، تحد من تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا ينتج عنه ما يسمى بالاختيار الخاطئْ، والذي يفسر بأنه عدم قدرة البنك على التمييز بين نوعين من المقترضين، الجيد منه والسيئ. مما يخلق للمقترض الضعيف حوافز لإظهار نفسه على أنه مقترض جيد. وتلعب الضمانات هنا دورا مهما لمنح التمويل.

وختم الباحثان الدراسة بالتطرق إلى تجارب دولية فى ضمان مخاطر القروض بالإضافة إلى التجربة الأردنية وتفصيلاتها المختلفه فى هذا المجال، وإنجازات هذا البرنامج.

– **دراسة** (أبو رضوان، 2006) **بعنوان** "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية**". بينت الدراسة المعوقات التي تحد من نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتالي:

1. قصور مصادر التمويل.
2. عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة.
3. المعوقات الإدارية والإجرائية وتتمثل فى ضعف الخبرات.
4. ضعف المساعدات الفنية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة فى مجالات إكساب مهارات ومقومات العمل.
5. ضعف البيانات المالية المتوفرة عن تلك المنشآت وعن الأسواق التي تتعامل معها.

6. محدودية مجالات البحث العلمي المطبقة حتى الآن وتنمية دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني.

7. عدم الاستفادة من نظام الحوافز المتمثل بالإعفاءات الجمركية أو الضريبية.

8. مشكلة توفير المواد الخام اللازمة.

9. ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وحدد الباحث التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأردنية بالتالي:

1. بيئة الاستثمار بتعدد الهيئات التي تعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعدد التشريعات واختلاف المفاهيم.

2. السوق والتسوق، وتعنى بنقص الخبرات وعدم توفر الشركات الخاصه بالتسوق.

3. التمويل المصرفي حيث لخص الباحث المشكلة من وجهة نظر البنوك.

4. افتقاد عنصر الثقه في القائمين على المشروع.

5. وعدم توفر الضمانات الكافيه.

6. نقص الخبرة في أساسيات العمل المصرفي.

7. عدم توفر السجلات والبيانات المالية .

8. صعوبة إعداد جدوى اقتصادية .

9. عدم ملاءمة القروض المطلوبة من حيث الحجم والأجل .

أما المعوقات من وجه أصحاب المشروعات الصغيرة

- ارتفاع تكلفة التمويل.
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح نقص الخبرة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات منها:

- ضرورة تأسيس غرفة للمنشآت الصغيرة على غرار غرف التجارة والصناعة الحالية لتقديم الاستشارات والدراسات والمعلومات الضرورية عند مراحل التأسيس.
- إنشاء بنك معلومات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويكون على صلة بالجهات ذات العلاقة.
- التنسيق مع الجامعات بتشجيع طلبة الماجستير لإعداد رسائل جامعية تتناول هذا الجانب
- إيجاد قنوات التمويل مع تقليل حجم المخاطرة.
- وضع الأسس التي على أساسها يقدم التمويل للمنشآت بحيث تهتم البنوك بالجانب الاقتصادي للمشروع.

ـــ **دراسة** (مطر ونور، 2008) **بعنوان** "**طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم**". هدفت هذه الدراسة إلى:

1. التعريف بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.
2. إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بناء اقتصاديات الدول النامية عامة وفي اقتصاديات الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.
3. تحديد طبيعة حدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمقارنة مع ما هو الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم. وقد كشفت الدراسة عن وجود تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في قائمة الدخل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في قائمة الدخل للمنشآت كبيرة الحجم. إذ ترى عينة الدراسة بأن البنود الهامة من هذه القائمة المعدة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل 40% من جملة البنود، في حين تصل في المنشآت الكبيرة الحجم إلى 90%. إن الغالبية العظمى من عينة الدراسة 76% تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ــ **دراسة** (عطيه، 2008) **بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدورالاقتصادي"**. اشتملت الدراسة على ثلاثه أجزاء رئيسية وهي:

أولا: أدبيات المحاسبة التى تناولت تعريف المنشآت الصغيرة ومناقشة الآراء حول إصدار معايير خاصة بهذه المنشآت وتطبيق معايير موحدة على جميع المنشآت الصغيرة والكبيرة على السواء.

ثانيا: المعيار الإنجليزي الذي صدر عام 1997 بعنوان معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة FRSSE والذي عدل أكثر من مرة كان آخرها عام 2008 وشرح الأسباب والمبررات التي أدت إلى إصدار مثل هذا المعيار.

ثالثا: مشروع معيار الابداع المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم IFRS for SMEs للتعرف على الأسباب التي أدت إلى اهتمام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بهذا المعيار، والمنشآت التى يمكن تطبيق المعيار. ومدى ملاءمته وإمكانية تطبيقه دوليا وبالأردن.

حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التاليه:

- تصبح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن قادرة على تطبيق هذا المعيار بأقل كلفة وحسب حاجات المستفدين من القوائم المالية مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تظهر عدالة المركز المالي.والتدفقات النقدية لهذه المنشآت.

▪ تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأردن وعلى ضوء هذا المعيار من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين الذين يعملون فى داخل المنشأة ولا يحتاجون إلى مؤهلات ذات كلفة عالية.

▪ يعتبر معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ملائما لتطبيقه بالأردن لأنه يساعد على إنجاح تلك المؤسسات. وحتى لا تقع فى مشاكل مالية يجب أن تطبق معايير محاسبية خاصه بها وأن يكون لديها سجلات محاسبية ملاءمة وصحيحة تبين أصولها بشكل صحيح مما يساعد على تحسين اتخاذ القرار فى المنشأه / بالإضافة إلى الحصول على التمويل اللازم من البنوك.

ـ **دراسة** (Beck, 2009) **بعنوان** " Bank Financing for SME around the world Drivers,Obstacles,Business,Models and Lending Practices". شملت الدراسة 91 بنكا في 45 دولة، وتبين أن البنوك التي تستهدف قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطه من البنوك ذات الربحية العالية. ولكن نسب الربحية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، حيث تواجه البنوك خطر المنافسة في الدول المتقدمة، بينما تواجه البنوك في الدول النامية خطر عدم الاستقرار الاقتصادي، ولأهمية الموضوع، توصلت الدراسة إلى نتائج منها قيام بنوك عالمية باستحداث أقسام ومنتجات خاصة بتلك المنشآت، باختلافات معينة نتيجة لاختلاف البيئة التي تعمل بها تلك المنشآت.

ـ **دراسة** (Beck, 2009) **بعنوان** " Drivers and Obstacles to banking SMEs. The role of Competition and the institutional Framework". أعدت هذه الدراسة بالتعاون مع البنك الدولي، حيث قامت الدراسة بإجراء مسح متشابه في دولتين هما التشيلي والأرجنتين، للوقوف على المعوقات التي تواجه هذه المنشآت، ولدراسة كيفيه تشجيع البنوك باستهداف المنشآت

الصغيرة والمتوسطة. حيث توصل الباحث إلى أنه بالرغم من الاختلاف بطبيعة تلك المنشآت بين الدول، إلا أن القطاع مستهدف من البنوك جميعا للربحية العالية التي تتأتى للبنوك بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تؤسس سنويا. حيث خلصت الدراسة إلى أن البنوك جميعا تتجه لاعتماد آلية معينة لتذليل العقبات أمام تمويل تلك المنشآت، وهذه العقبات لا يمكن تذليلها إلا بالتعاون ما بين البنك والمنشأة.

– **دراسة** (Beck, 2009) **بعنوان** "Bank financing for SMEs: Evidence Across Countries And Bank Ownership Types". حيث اعتمدت الدراسة على معلومات مقدمة من 91 بنكا في 45 دولة، بينت الدراسة الاختلافات القائمة في العالم من ناحية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كنوعية القروض المطلوبة، البيئة الاقتصادية للبلد، الاستقرار الاقتصادي والتطور التكنولوجي). توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات في نوعيه التمويل بين الدول، خاصة ما بين الدول المتقدمة والنامية، وخلصت إلى أن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتمد بالدرجة الأولى على مصطلح Relationship lending بين مديري الائتمان بالبنوك والقائمين على إدارة تلك المنشآت.

– **دراسة** (Lucas and Moro, 2010) **بعنوان** " Investigating The determinants of Credit Availability for SMEs: Does Trust Matter?". حيث حدد الباحثان بأن الإقراض المبني على العلاقة الشخصية يرتكز إلى عوامل اقتصادية. ووضح الباحثان عدم وجود أية دراسات سابقه تطرقت إلى هذا الموضوع وتأثيره على القرار الائتماني وعلى طبيعه التمويل الممنوح، إذ إن الثقة بين الطرفين (المقرض والمقترض) تقلل من كلفه التمويل وبالتالي تؤدى إلى الرغبة بمنح التسهيلات وتسهم بتوجيه القرار الائتماني إلى الجانب الإيجابي.

ولأغراض هذا البحث تم الحصول على معلومات وبيانات من مديري الإقراض للبنوك فى شمال إيطاليا. وماهية المتغيرات التي تؤثر على مصداقية الثقة بين البنوك وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، حيث تم جمع هذه البيانات من عينة عشوائية من عملاء البنك ومن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما مجموعه 535 عينة. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصل الباحثان بأن الثقة عامل مهم وأساسي فى منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك . وأن مصداقية المقترضين تعتمد على القدرة على إعداد خطة عمل ، بالإضافة إلى خبرتهم بإدارة الأعمال ومدى التزامهم بالنزاهة بإدارة الأعمال.

وفي مقالة للسيد مهند الرشدان تحت عنوان Loan Guarantee Schemes: Role in supporting SME Development نشرت على موقع www.oecd.org/data oecd/6/51/43982406 بيَن الباحث دور وأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الأردني (تمثل ما نسبته 97% من مجموع المنشآت القائمة)، فى التخفيف من حدة البطالة وكذلك توفير فرص عمل للأفراد، كونها تعتمد بشكل مباشر على الأيدي العاملة، ولا تعتمد بشكل أساسي على الوسائل التكنولوجية، والتي في كثير من الأحوال تؤدي إلى التخفيف من الاعتماد على الأيدي العاملة. لذلك اهتمت الحكومات الأردنية المتعاقبة بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحدي الحصول على التمويل اللازم، من قبل البنوك التجارية الأردنية ومن قبل مؤسسات الإقراض المختلفة التي أنشئت لهذا الغرض، مثال على ذلك الشركة الأردنية لضمان القروض.

وللحصول على التمويل اللازم من قبل البنوك، تلجأ تلك المنشآت إلى توفير متطلبات أساسية للحصول على التمويل المطلوب، منها البيانات المالية، وبالإضافة إلى الضمانات

الممكن تقديمها، ولعدم توفر تلك المتطلبات تلجأ تلك المنشآت إلى اللجوء إلى مؤسسات الإقراض المختلفة كالشركة الأردنية لضمان القروض.

ـــ **دراسة** (Rocha,Farazi,Khouri,Pearce,2010) **بعنوان** "The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle and North Africa Region" بالتعاون ما بين البنك الدولي واتحاد المصارف العربية تم تقديم الدراسة في مؤتمر Access to Sme Finance الذي عقد فى عمان بتاريخ27 و2010/9/28. حيث اشتمل البحث على دراسة أوضاع البنوك وطرق تمويلها للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أجريت بالفترة بين 2009/12 و2010/4. تم إعداد 50 سؤالاً قسمت إلى أربعة أقسام (تشمل أسئلة نوعية وأسئلة كمية)

- القسم الاول يتعلق بالحوافز التي تدفع البنوك إلى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- القسم الثاني يتعلق بحصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- القسم الثالث وهي عدم الشفافية وضعف البيانات المالية وعدم توفرها من قبل تلك المنشآت للحصول على التمويل اللازم.
- القسم الرابع ويتعلق بالبنوك الحكومية ودورها فى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.، وبحصة متساوية مع البنوك الخاصة من حيث نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا يظهر الفجوة الكبيرة الخاصلة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- أما الجزء الخامس والأخير وهو يعني بدرجة المخاطر التي تحملها البنوك الحكومية عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

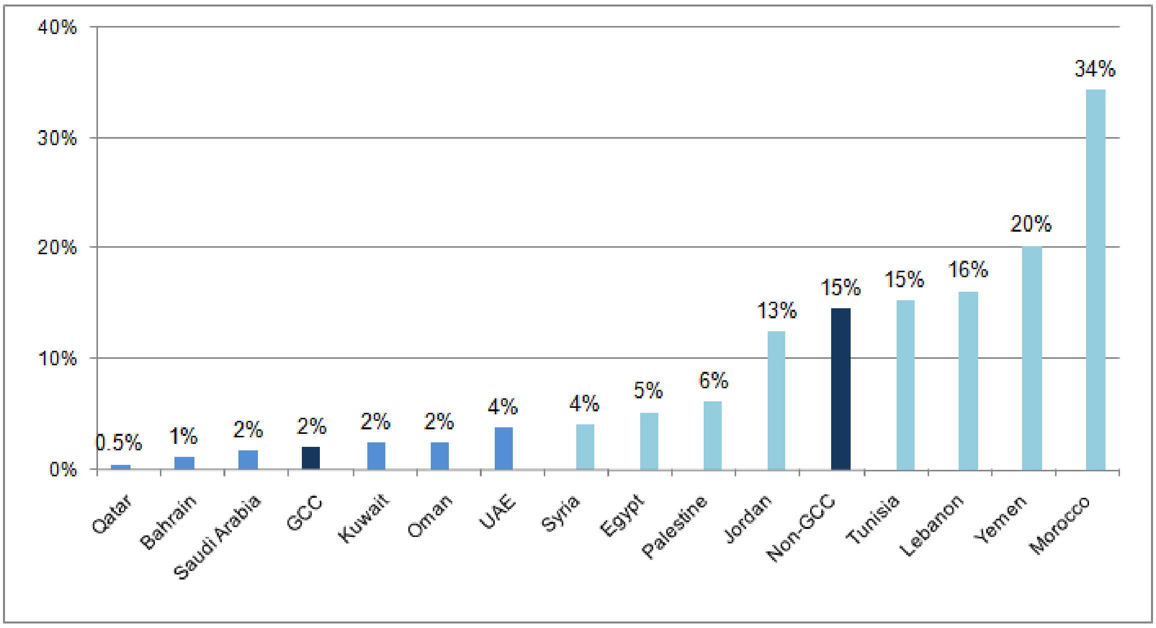
أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فان 20% من هذه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم حاصلة على قرض أو على حد ائتمان وأن تمويل الاستثمار أو رأس المال من خلال القروض البنكيه يشكل فقط 10% من هذه المؤسسات بالمقارنى مع أميركا اللاتينية ووسط أوروبا، حيث تبين أن تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم يحظى باهتمام متزايد من قبل البنوك ويتخذ شكلاً غير تقليدي ويتركز أكثر على تمويل العلاقة Relationship Lending

وأكدت الدراسة على أنه ما زال هناك عوائق للحصول على تمويل تواجه هذه المؤسسات بالرغم من أن السوق غير مشبع، هذا وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من ضعف البنية التحتية للقطاع المالي، إلا أن هذا الأمر يشكل فرصة كبيرة للبنوك للحصول على حصة أكبر خاصة فى الدول التي تعمل على تمتين وتقوية حقوق الدائنين والمعلومات الائتمانية.

إن البنوك الحكومية تلعب دورا كبيرا وهاما فى تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أكثر من البنوك الخاصة. وتتحمل مخاطر أعلى من البنوك الخاصة بما يخص تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقبل بضمانات بنسب أقل مما تقبله البنوك الخاصه فى حين أن البنوك الحكومية لا تعتمد كثيرأ على التقنية في التعامل مع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم مثل استخدام برامج التقييم الائتماني وإدارة المخاطر.

ويوضح الشكل التالي نسبه قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

SME Loans/Total Loans (%)*: MENA Countries



وفي ندوه مصرفيه نظمها (نادي الاقتصادية) بالتعاون مع لجنة الإعلام والتوعية المصرفيه في البنوك السعودية عام 2010، أكد المشاركون من مصرفيين ومحللين أن المخاطر ووعي المستثمر مشكلات تعوق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك، موضحين أن البنوك بدأت حاليا باستراتيجية لدفع نمو هذا القطاع بعد أن أثبت استمراريته وصلابته مع مرور الأزمة المالية العالمية.

وشدد المصرفيون المشاركون بالندوة وهى من تنظيم نادي الاقتصادية الصحفي وبالتعاون مع لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية على أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو المستقبل باعتباره يمثل 90% من الدورة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

وتم طرح البرنامج الذي من الممكن أن تساهم البنوك السعودية بدعم تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك نظره البنوك لتلك المنشآت، مطالبا ان تكون النظره نظره مشاركه، كون تلك المنشآت الصغيرة قد تكون نواة لمشاريع كبيرة بالمستقبل.

(4 - 2): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن الباحثة ركزت على معرفة فيما إذا كانت البنوك الأردنية تعمل على تطوير منتجات خاصة لاستقطاب النشاط التجاري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التركيز على دور تلك البنوك باستحداث أقسام خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تعتمد على مبدأ Relationship Manager RM، وتعيين ضابط ارتباط معيناً لكل مجموعة من العملاء، لتقديم المشورة لهم، والوقوف على احتياجاتهم البنكية.

كذلك تركز هذه الدراسه على دور موظفي الائتمان في عمليه التمويل الذي يعتمد على Relationship Lending، ونعنى به الإقراض المبني على العلاقة. إضافة إلى أنها بحثت في تبني معيار المحاسبة الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي ينادي بوجوب توفر بيانات مالية حقيقية لهذه المنشآت، للتقليل من عقبة عدم توفر بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها بالقرار الائتماني.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3 - 1): المقدمـــــة

(3 - 2): منهج الدراسة

(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها

(3 - 4): أنموذج الدراسة

(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3 - 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

(3 - 7): صدق أداة الدراسة وثباتها

(3 - 1): المقدمـــــة

يتضمن هذا الفصل منهج الدراسة المستخدم؛ ومجتمع الدراسة وعينتها؛ ووصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة؛ وأنموذج الدراسة؛ وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة؛ وأخيراً، فحص صدق أداة الدراسة وثباتها.

(3 - 2): منهج الدراسة

في هذه الدراسه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف الدراسة الحالية، وذلك من خلال استخدام العديد من الأساليب الإحصائية. إذ إن المنهج الوصفي التحليلي يركز على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً، بالإضافة إلى أنه يعمل على بيان طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه. وهو من أكثر المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها

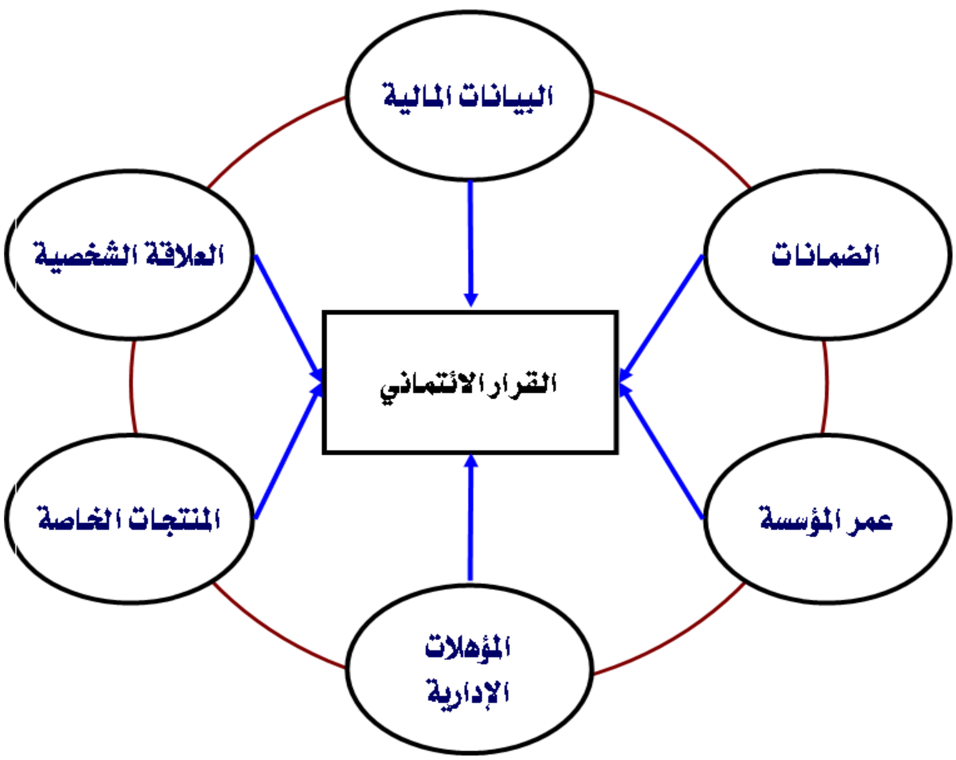
تكون مجتمع الدراسة من ستة بنوك تجارية أردنية اهتمت بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحدثت أقسام خاصة بهم، لمساعدتهم بالحصول على التمويل اللازم من البنوك لنمو وتطوير تلك المنشآت.

أما عينة الدراسة فقد اشتملت على موظفي الائتمان ومديري التسهيلات بعدد 55 شخصا (38 شخصا برتبه مدير ومساعد مدير و17 رئيس قسم ومساعد رئيس قسم) بسته

بنوك تجارية، هذا وقد تمت مقابله 5 أفراد من المواقع الإدارية العليا. والسبب نمو التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبلهم، والبنوك هي:

البنك	عدد أفرد العينة	سنة التأسيس	رأس المال المصرح به
البنك الأهلي الأردني	17	1955	110 مليون دينار
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	10	1973	252 مليون دينار
بنك القاهره عمان	10	1960	100 مليون دينار
بنك الاتحاد	5	1978	100 مليون دينار
بنك المال	5	1995	150 مليون دينار
البنك الأردني الكويتي	8	1976	100 مليون دينار

(3 - 4): أنموذج الدراسة



شكل (3 ــ 1)

أنموذج الدراسة

(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة، تم اعتماد الأدوات الآتية:

1. المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية الاجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة.
2. الاستبانة، والتي تم الاعتماد في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال موضوع الدراسة للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة، وتضمنت أسئلة ذات اختيارات متعددة وأسئلة محددة الإجابة أو مغلقة وقد تضمنت الاستبانة جزأين، هما:

(أولاً) القسم الأول: تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية والوظيفيه لعينة الدراسة من خلال (5) فقرات. وهي (العمر؛ والجنس؛ والخبرة العملية ؛ والتخصص العلمي حسب الشهادة ؛ والموقع الإداري الوظيفي).

(ثانياً) القسم الثاني: تضمن فقرات تتعلق بالمتغيرات المتعلقه بالقرار الائتماني، من البيانات الماليه، الضمانات، عمر المؤسسه والوضع القانوني، منتجات خاصة، والإقراض المبني على العلاقة.

صفر – 20	20– 40	40– 60	60– 80	80– 100
5	4	3	2	1

كما تضمنت الاستبانة سؤالا للعاملين في دوائر الائتمان حول الاوزان التى تعطى لكل متغير من المتغيرات وحسب وجهة نظرهم الشخصية، بحيث يكون مجموع النقاط لجميع المتغيرات 100%

(3 - 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
- اختبار T لعينة واحدة One sample T-test وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك للتحقق من وجود اختلاف حول متطلبات منح التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي).
- اختبار Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمعرفة مصدر الاختلاف في حالة وجود اختلافات دلالة إحصائياً.
- الأهمية النسبية، الذي تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي:

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{\text{العامة القصوى}}$$

$$\text{المدى} = \frac{5 - 1}{3} = - 1.33$$

وباستثناء الإشارة السالبة

تكون الأهمية المنخفضة من 1 – أقل من 2.33

والأهمية المتوسطة من 2.33 – 3.66

والأهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

(3 - 7): صدق أداة الدراسة وثباتها

أ) الصدق الظاهري

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم الاستعانة بمجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم الإدارة، والإحصاء، بقصد الإفادة من خبرتهم العلمية والعملية، وقد بلغ عدد المحكمين (3)، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%)، ينظر الملحق (1). مما زاد في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

ب) ثبات أداة الدراسة

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Cronbach Alpha. والذي يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة Cronbach Alpha، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد $(Alpha \geq 0.60)$ معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية. انظر الجدول (3 ــ 1).

الجدول (3 ـــ 1)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	**البيانات المالية**	9	0.871
2	**الضمانات**	9	0.886
3	**عمر المؤسسة وعدد سنوات العمل**	8	0.823
4	**مؤهلات الإداريين**	7	0.897
5	**المنتجات الخاصة**	6	0.776
6	**العلاقة الشخصية**	7	0.855
	الاستبانة ككل	46	0.954

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـــ (Sekaran, 2003).

حيث يتضح من الجدول (3 ـــ 1) أن أعلى معامل ثبات أبعاد الاستبانة هو (0.897) والمرتبط بمؤهلات الإداريين، فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كان (0.776) والمرتبط بمتغير المنتجات الخاصة وبشكل عام تبين معاملات الثبات إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(4 - 1): المقدمـــــة

(4 - 2): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(4 - 3): التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن متغيرات الدراسة

(4 - 3): اختبار فرضيات الدراسة

(4 - 1): المقدمـــــة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، وتم استخدام جداول الأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية، وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسين يغطيان متغيرات الدراسة، وفقاً للتالي:

(4 - 2): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الجدول (4 ــ 1) يوضح المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (العمر؛ والجنس؛ والخبرة العملية ؛ والتخصص العلمي حسب الشهادة ؛ والموقع الإداري الوظيفي). إذ يشير الجدول (4 ــ 1) إلى نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة. حيث يتضح أن 94.6%، هم من الذين تتراوح أعمارهم من 30 سنة فأقل إلى 49سنة. وأن 5.5% هم ممن تزيد أعمارهم عن 50 سنة. وأظهرت نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية أن 69.1% هم من الذكور وما نسبته 30.9% هم من الإناث. وقد أظهرت النتائج فيما يتعلق بالخبرة العملية أن ما نسبته 20% هم ممن تقل عدد خبرتهم العملية عن 5 سنوات، وأن 20% هم ممن تتراوح عدد خبرتهم العملية بين 6 ــ 10 سنوات. وأن 25.5% هم ممن تتراوح خبرتهم العملية بين 11 إلى 15 سنة، وأخيراً، تبين أن ما نسبته 34.5% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية على 16سنة فأكثر. وأظهرت النتائج أن ما نسبته 18.2% هم من المتخصصين بإدارة الأعمال، وأن 29.1% هم من المتخصصين بالعلوم المحاسبية، وأن 43.6% هم من ذوي اختصاصات العلوم المالية والمصرفية، وأن 5.5% من المتخصصين بالاقصاد، وأخيراً، 3.6% هم من متخصصين

بالاختصاصات الأخرى. وفيما يتعلق بالموقع الإداري الوظيفي فقد أظهرت النتائج أن 34.5% من المبحوثين هم من مديري التسهيلات ونفس النسبة هم مساعدو مديري التسهيلات، وأن 21.8% هم من رؤساء الأقسام، وأخيراً، أن 9.1% هم من مساعدي رؤساء الأقسام.

جدول (4 ــ 1)

وصف متغيرات الديمغرافيه لأفراد عينة الدراسة

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	العمر	30 سنة فأقل	14	25.5
		من 30 – 39 سنة	21	38.2
		من 40– 49 سنة	17	30.9
		50 سنة فأكثر	3	5.5
المجموع			55	%100
2	الجنس	ذكر	38	69.1
		أنثى	17	30.9
المجموع			55	%100
3	الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	11	20
		من 6 - 10 سنوات	11	20
		من 11 -15 سنة	14	25.5
		ط16 سنة فأكثر	19	34.5
المجموع			55	%100
4	التخصص العلمي حسب الشهادة	إدارة أعمال	10	18.2
		محاسبة	16	29.1
		علوم مالية ومصرفية	24	43.6
		إقتصاد	3	5.5
		حاسوب	–	–
		أخرى	2	3.6
المجموع			55	%100
5	الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	19	34.5
		مساعد مدير تسهيلات	19	34.5
		رئيس قسم	12	21.8
		مساعد رئيس قسم	5	9.1
المجموع			55	%100

نجد من خلال تحليل عينة الدراسة بان 94.6% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 30–49 عاما. بينما نسبة 5.5% تزيد أعمارهم عن 50 عاما، وهي الفئة التى تشغل مناصب إدارية عليا في البنوك. هذا بالتالي انعكس إيجابا على صدق النتائج، لما تتمع به عينة الدراسة من خبرة جيدة بمجال التسهيلات حيث تبلغ نسبة عينة الدراسة التى تزيد خبرتهم عن 16 عاما 34.5 %، وعليه فان لديهم القدرة على اتخاذ القرار الائتماني السليم من بين عدة خيارات متاحة.

نلاحظ أيضا بأن نسبة الذكور بعينة الدراسة بلغت 69.1% مقابل 30.9% من العينة للإناث، وتمثل الضعف تقريبا. ويدل على أن الغالبية العظمى من موظفي الائتمان هي من الذكور.

(4 - 3):التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن متغيرات الدراسة

أولاً: البيانات المالية:

لوصف مستوى أهمية البيانات المالية في المصارف التجارية محل الدراسة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4–2).

جدول (4ـــ2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية للبيانات المالية

ت	البيانات المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
1	يتم اعتماد معيار المحاسبة الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي أُقر عام 2009 يخدم طرفي العملية (البنك والمنشآة) ويسهل عملية الإقراض .	2.69	1.22	2	**متوسطة**
2	يتم اتخاذ القرار الائتماني بالاعتماد على معاير خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل نظام النقاط (Credit scoring) .	2.87	1.54	1	**متوسطة**
3	يتأثر القرار الائتماني بوجود نسبة جيدة للربحية في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .	2.15	0.89	6	**منخفضة**
4	يتأثر القرار الائتماني بوجود نسبة جيدة للسيولة في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .	2.20	0.91	5	**منخفضة**
5	يتأثر القرار الائتماني بوجود نسبة ملائمة للمديونية في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .	2.07	1.07	7	**منخفضة**
6	يتم التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند دراسة منح القرار الائتماني .	2.25	1.11	4	**منخفضة**
7	اعتبار قائمة الدخل من الأمور الأساسية والمهمة عند دراسة ومنح أي قرار ائتماني .	2.02	1.21	9	**منخفضة**
8	اعتبار حجم الأصول في المركز المالي من الأمور الأساسية بالقرار الائتماني .	2.07	1.14	7	**منخفضة**
9	يتأثر القرار الائتماني لمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في حالة عدم توفر معلومات مالية لا تتماشى مع متطلبات لجنة بازل 2	2.49	0.94	3	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبيانات المالية	2.31	1.11		**متخفضة**

يشير الجدول رقم (4 ـــ 2) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالبيانات المالية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.02 - 2.87). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يتم اتخاذ القرار الائتماني بالاعتماد على معايير خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل نظام النقاط** (Credit Scoring)" بمتوسط حسابي بلغ (2.87) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.31)، وانحراف معياري بلغ (1.54)، فيما حصلت الفقرة "**اعتبار**

قائمة الدخل من الأمور الأساسية والمهمة عند دراسة ومنح أي قرار ائتماني" على المرتبة التاسعة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.02) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.31) وانحراف معياري (1.21). وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية البيانات المالية في البنوك محل الدراسة كان منخفضاً.

من خلال دراسه النتائج واختبار الفرضية الأولى نلاحظ أن هناك تاثيراً للبيانات المالية على القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. إذ إن عدم قيام هذه المنشآت بإعداد بيانات ماليه حسب الأعراف يؤثر سلبا على القرار الائتماني. ويتضح ذلك من خلال إجابات أفراد العينة والدرجة المنخفضة بين الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لقائمة التدفقات النقدية، وهذا انعكس أيضاً على الدرجة الأقل والتي تتمثل بـــ Credit Scoring بحيث يعتبر كوسيلة بديلة في حال غياب البيانات المالية والضمانات. وبرأي الباحثة فإن اعتماد المعيار المحسابي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يساعد تلك المنشآت بإعداد بيانات مالية حقيقية معدة حسب الأعراف، وخاصة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تساعد البنوك على الوقوف على الوضع المالي للمنشأه، وقدرتها عل تسديد التزاماتها بموعدها. وتساهم فى تسهيل منح تسهيلات لهم.

ثانياً: الضمانات:

لوصف مستوى أهمية الضمانات في المصارف التجارية محل الدراسة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4ـــ3).

جدول (4ـ3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية للضمانات

ت	الضمانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
1	يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات ذات المخاطر العالية للبنوك بالرغم من ربحيته العالية لذلك لا بد من وجود ضمانات كبيرة.	2.67	1.04	4	**متوسطة**
2	تقديم ضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة سواء أكانت عينية أم نقدية مطلب أساسي لمنح التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .	2.95	0.91	2	**متوسطة**
3	تؤثر نوعية الضمانة المقدمة وقيمتها على القرار الائتماني للبنوك سواء أكان سلباً أم إيجاباً.	2.33	0.92	8	**منخفضة**
4	يعتبر التنفيذ على الضمانات المقدمة حال تعثر التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أمراً غير سهل ويحتاج إلى وقت طويل .	2.69	1.32	3	**متوسطة**
5	يتأثر القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سلباً في حال تقديم ضمانة متحركة كالسيارات أو رهن حيازي على ممتلكات المؤسسة .	2.45	0.88	6	**متوسطة**
6	تكون الضمانة مطلباً أساسياً لمنح التسهيلات لمنشآت صغيرة ومتوسطة تملكها أنثى .	3.47	1.23	1	**متوسطة**
7	يعتبر نظام تأمين للتسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الأمور الأساسية والمطلوبة لتخفيف مخاطر قطاع المنشآت الصغيرة وبالتالي طلب ضمانات أقل .	2.35	0.84	7	**متوسطة**
8	في حال توفر نظام تأمين التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤدي ذلك إلى التقليل من أهمية الضمانات الأخرى.	2.64	1.04	5	**متوسطة**
9	يزيد من كلفة الاقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجود مؤسسات ضمان للتسهيلات الخاصة بتلك المنشآت .	2.18	0.98	9	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للضمانات	2.64	1.02		**متوسطة**

يشير الجدول رقم (4ـ3) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالضمانات. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.18 - 3.47). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**تكون الضمانة مطلباً أساسياً لمنح التسهيلات لمنشآت صغيرة ومتوسطة تملكها أنثى**" بمتوسط حسابي بلغ (3.47) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.64)، وانحراف

معياري بلغ (1.23)، فيما حصلت الفقرة "**يزيد من كلفة الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجود مؤسسات ضمان للتسهيلات الخاصة بتلك المنشآت**" على المرتبة التاسعة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.18) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.64) وانحراف معياري (0.98). وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية الضمانات في البنوك محل الدراسة كان متوسطاً.

تدل النتائج بأن جميع مستويات العينة التي تم اختيارها، وبجميع المستويات الإدارية، قد صنفت الضمانات بالمهمة بالنسبه إلى القرار الائتماني. وهذا ما ثبت بالفرضية رقم (2). أن أهميه الضمانات بالنسبة إلى القرار الائتماني عالٍ، باعتبارها مطلباً أساسياً لمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. حيث تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات ذات المخاطر العالية. وهذا ما ثبتت من خلال الإجابات في الاستبانة بأن الضمانة هي مطلب أساسي لمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وللحفاظ على حقوق البنك تتم العودة إلى الضمانة وتسيلها في حال تخلف العميل عن سداد الأقساط التى تترتب عليه في موعدها. ولكننا نلاحظ اختلاف أهمية الضمانات المطلوبة تبعا لاختلاف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن الضمانة أساسية ومطلب لمديري التسهيلات أكثر من المواقع الإدارية الأخرى. لذلك فإن وجود نظام تأمين تسهيلات يعمل على التخفيف من هذا المطلب .

ثالثاً: وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها:

لوصف مستوى أهمية وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها في المصارف التجارية محل الدراسة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4ـــ4).

جدول (4ــ4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية لوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها

ت	وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
1	تؤيد التقليل من منح تسهيلات لمنشأة حديثة التأسيس .	1.84	1.10	7	**منخفضة**
2	تنحصر التسهيلات المطلوبة لشركة حديثة التأسيس في حال منحها تمويل موجودات ثابتة فقط .	2.11	1.01	5	**منخفضة**
3	يعتبر منح التسهيلات لشركة مضى على تأسيسها أكثر من ثلاثة أعوام وتحتفظ ببيانات مالية واضحة من الأمور المرغوب بها وتؤثر إيجابياً بالقرار الائتماني .	2.96	1.14	1	**متوسطة**
4	يؤثر وضعية الشركة القانوني بالقرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء سلباً أو إيجاباً .	1.65	1.08	8	**منخفضة**
5	يؤثر وجود هيكل وظيفي تنظيمي إيجابياً بالقرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.47	1.15	2	**متوسطة**
6	يؤثر إيجابياً وجود نظام نقاط خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء أكان نظام نقاط داخلي للبنك أو خارجي .	2.29	1.07	4	**منخفضة**
7	يؤثر وجود تصنيف ائتماني للمنشآت إيجابياً في القرار الائتماني للبنك Bureau Credit.	2.35	0.84	3	**متوسطة**
8	تؤيد التقليل من منح تسهيلات لمنشأة حديثة التأسيس .	2.02	1.03	6	**منخفضة**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها	2.21	1.05		**منخفضة**

يشير الجدول رقم (4 ــ 4) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.65-2.96). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يعتبر منح التسهيلات لشركة مضى على تأسيسها أكثر من ثلاثة أعوام وتحتفظ ببيانات مالية واضحة من الأمور المرغوب بها وتؤثر إيجابياً بالقرار الائتماني**" بمتوسط حسابي بلغ (2.96) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.21)، وانحراف معياري بلغ (1.14)، فيما حصلت الفقرة "**يعتبر منح التسهيلات لشركة مضى على**

تأسيسها أكثر من ثلاثة أعوام وتحتفظ ببيانات مالية واضحة من الأمور المرغوب بها وتؤثر إيجابياً بالقرار الائتماني" على المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.65) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.21) وانحراف معياري (1.08). وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها في البنوك محل الدراسة كان منخفضاً.

نجد من خلال تحليل نتائج الدراسة تاثير الوضع القانوني للشركة وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني. حيث لا ترغب البنوك بمنح تسهيلات لشركه حديثة التأسيس، والسبب هو التاكد من استمرارية الشركة بالعمل لفترات طويلة، إذ إن العديد من هذه الشركات يتم تصفيتها فى السنوات الأولى من عمرها. لكن هذا لا يمنع من تمويل منشآت حديثه التأسيس ولكن بطبيعة التمويل تختلف عن شركة مضى على تأسيسها أكثر من ثلاثه أعوام وتقوم بإعداد بيانات مالية. ولكن بالرغم من الأهمية للوضع القانوني وتاريخ تأسيسها إلا أن أهميتها تختلف تبعا للعناصر الديمغرافة لأفراد العينة، وحسب الموقع الإداري لموظفي التسهيلات.

رابعاً: مؤهلات الإداريين:

لوصف مستوى أهمية مؤهلات الإداريين في المصارف التجارية محل الدراسة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4ـــ5).

جدول (4ـــ5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية لمؤهلات الإداريين

ت	مؤهلات الإداريين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
1	يؤثر حصول مديري الشركات على شهادات جامعية بقرار الائتمان .	2.67	1.00	1	**متوسطة**
2	من وجهة نظرك الخبرة أهم من التحصيل العلمي بالقرار الائتماني	2.18	1.04	2	**منخفضة**
3	تأثير الخبرة بمجال العمل أقوى من تأثير التحصيل العلمي في القرار الائتماني .	2.04	0.92	4	**متوسطة**
4	يؤثر سلباً بالقرار الائتماني كون الإدارة للمنشأة مرتكزة بيد شخص واحد دون وجود نظام مؤسسي واضح .	2.09	1.09	3	**منخفضة**
5	يؤثر إيجاباً بالقرار الائتماني وجود هيكل وظيفي محدد وصريح وحاكمية مؤسسية واضحة تحدد طبيعة ومهام كل شخص حسب مؤهلاته .	2.02	1.06	5	**منخفضة**
6	قلة الخبرة العملية للقائمين على المنشأة تؤثر سلباً بالقرار الائتماني بالإضافة إلى زيادة مخاطر القطاع بالنسبة للبنك .	1.82	1.11	7	**منخفضة**
7	تؤثر الخبرة العملية وإلمام أصحاب العمل بمتطلبات البنوك إيجابياً في القرار الائتماني	1.85	0.99	6	**منخفضة**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمؤهلات الإداريين	2.10	1.03	**منخفضة**	

يشير الجدول رقم (4ــ 5) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمؤهلات الإداريين. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.82 - 2.67). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يؤثر حصول مديري الشركات على شهادات جامعية بقرار الائتمان**" بمتوسط حسابي بلغ (2.67) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.10)، وانحراف معياري بلغ (1.00)، فيما حصلت الفقرة "**قلة الخبرة العملية للقائمين على المنشأة تؤثر سلباً بالقرار الائتماني بالإضافة إلى زيادة مخاطر القطاع بالنسبة للبنك**" على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط

حسابي (1.82) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.10) وانحراف معياري (1.11).

وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية مؤهلات الإداريين في البنوك محل الدراسة كان منخفضاً.

تشير نتائج الدراسة بوجود تأثير لمؤهلات الإداريين وخبرتهم بمجال العمل في القرار الائتماني. إلا أن الخبرة بمجال العمل تلعب دورا مهما في القرار الائتماني متساويا للشهادات الجامعية، أو حتى تتفوق عليها، لأن الكثير من الإداريين ممن مضى على عملهم فترة أطول بنفس المجال، مؤهليين لإدارة الشركة وبمستوى إداري أفضل ممن يحمل شهادة جامعية دون توفر الخبرة الكافية.

خامساً: المنتجات الخاصة:

لوصف مستوى أهمية المنتجات الخاصة في المصارف التجارية محل الدراسة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4ــ6).

جدول (4ــ6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية للمنتجات الخاصة

ت	المنتجات الخاصة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
1	يؤثر اعتماد منتجات خاصة بالمنشآت الصغيرة إيجاباً بالقرار الائتماني	2.07	0.92	3	**منخفضة**
2	من تنوع المنتجات البنكية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب القطاع الاقتصادي إيجابياً بالقرار الائتماني .	1.89	0.96	4	**منخفضة**
3	يساعد تنوع المنتجات البنكية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بزيادة تسهيلات البنك وتدعم الحصة السوقية له .	1.80	0.95	5	**منخفضة**
4	يساعد وجود منتجات خاصة مختلفة تتناسب والقطاع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتخفيف من ضرورة تقديم بيانات مالية مدققة وحسب الاعراف	2.53	1.14	1	**متوسطة**
5	يساعد وجود منتجات خاصة تتنوع وتتناسب حسب القطاع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتخفيف من ضرورة تقديم ضمانات تتناسب والتسهيلات المطلوبة .	2.51	0.88	2	**متوسطة**
6	يساعد استحداث أقسام خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبنوك بالوصول إلى فئة SMEs واستقطابها بطريقة أسرع .	1.71	0.99	6	**منخفضة**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمنتجات الخاصة	2.08	0.97		**منخفضة**

يشير الجدول رقم (4ــ 6) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالمنتجات الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.71 - 2.53). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يساعد وجود منتجات خاصة مختلفة تتناسب والقطاع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتخفيف من ضرورة تقديم ضمانات تتناسب والتسهيلات المطلوبة**" بمتوسط حسابي بلغ (2.53) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.08)، وانحراف معياري بلغ (1.14)، فيما حصلت الفقرة "**يساعد استحداث أقسام خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبنوك بالوصول إلى فئة SMEs وإستقطابها بطريقة أسرع**" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط

حسابي (1.71) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.08) وانحراف معياري (0.99). وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية المنتجات الخاصة في البنوك محل الدراسة كان منخفضاً.

وتعقيبا على النتائج المتعلقه بالمنتجات الخاصه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أن إجابات أفراد العينة تؤيد وجود منتجات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتناسب وطبيعة كل قطاع من القطاعات. وبالتالي تؤدي إلى التخفيف من متطلبات آخرى كالبيانات الماليه والضمانات. بحيث تكون تلك المنتجات قد صممت بإجراءات معينة تتناسب وشريحة كبيرة من تلك المنشآت. وممكن التغاضي عن متطلبات أخرى في حال توفرت لدى الشركة شروط ذلك المنتج. وبرأي الباحثة فإن استحداث أقسام خاصة في البنوك يلعب دورا مهما في استقطاب أعداد أكبر من العملاء معتمدين على مبدأ ضابط الارتباط او RM.

سادساً: العلاقة الشخصية:

لوصف مستوى أهمية العلاقة الشخصية في المصارف التجارية محل الدراسة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4ـ7).

جدول (4ـ7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية للعلاقة الشخصية

ت	العلاقة الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
1	تؤثر العلاقة القائمة بين المنشآة والبنك والتي تعرف ب Relationship Lending على القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .	2.05	0.95	4	**منخفضة**
2	يعتبر أل Relationship Lending من العوامل المهمة والمؤثرة في القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .	1.91	1.01	7	**منخفضة**
3	يعتبر Relationship Lending من أكثر العوامل المناسبة للحصول وجمع معلومات أقرب إلى الدقة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة .	2.02	1.01	5	**منخفضة**
4	يعتمد القرار الائتماني لتلك المنشآت سواء أكان سلباً أم إيجاباً على طول وعمق العلاقة البنكية ما بين المنشآة والبنك .	1.95	1.11	6	**منخفضة**
5	يطبق سعر فائدة أعلى من المعلن في حال اعتمد القرار الائتماني على Relationship Lending .	2.95	1.06	1	**متوسطة**
6	يلعب أل Relationship Lending دوراً أيجابياً في القرار الائتماني في حال عدم توفر بيانات مالية أو ضمانات مناسبة .	2.38	0.95	3	**متوسطة**
7	تختلف المعلومات المتوفرة عن منشآة معنية من خلال Relationship Lending من بنك لآخر وتكون ملكاً لذلك البنك وممكن أن لا تتطابق مع معلومات بنك آخر من نفس العميل .	2.47	0.94	2	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للعلاقة الشخصية	2.25	1.00		**منخفضة**

يشير الجدول رقم (4 ــ 7) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالعلاقة الشخصية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.91 - 2.95). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يطبق سعر فائدة أعلى من المعلن في حال اعتمد القرار الائتماني على Relationship Lending**" بمتوسط حسابي بلغ (2.95) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.25)، وانحراف معياري بلغ (1.06)، فيما حصلت الفقرة "**يعتبر ال Relationship Lending من**

العوامل المهمة والمؤثرة في القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.91) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.25) وانحراف معياري (1.01). وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية العلاقة الشخصية في البنوك محل الدراسة كان منخفضاً.

بعد تحليل النتائج أثبتت الفرضية السادسة تأثيراً للعلاقة الشخصية ما بين المقترض والبنك وتأثيرها على القرار الائتماني، ولكن بنسب متفاوتة تبعا للمستوى الإداري للموظف. حيث يزيد وزن العلاقة الشخصية في حين كان العميل معروفاً إلى الإدارة أكثر من معرفته لموظف تسهيلات. ونلاحظ ذلك من خلال النتائج التي تم الحصول عليها وبمستوى أهمية منخفض، إذ إن الإقراض المبني على العلاقة الشخصية يلعب دورا مهماً وأساسيا فى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأردن وفى معظم دول العالم.

سابعاً: النسبة المئوية لأوزان عناصر القرار الائتماني:

جدول (4ـــ8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنسبة المئوية لأوزان عناصر القرار الائتماني

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي للنسبة المئوية	الانحراف المعياري للنسبة المئوية	ترتيب أهمية المتغير
1	البيانات المالية	% 27	% 14.58	1
2	الضمانات	% 24.33	% 14.31	2
3	عمر المؤسسة	% 16.04	% 11.12	4
4	مؤهلات إدارية	% 16.13	% 12.21	3
5	منتجات خاصة	% 12.24	% 10.50	5
6	علاقة شخصية بالأقراض	% 10.91	% 8.02	6
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للقرار الائتماني	% 17.77	% 11.79	

إذ يتضح من الجدول أن الحصة الأعلى لمتغيرات القرار الائتماني من وجهة نظر أفراد العينة كانت للبيانات المالية بنسبة مئوية بلغت (27%)، تليها الضمانات بفارق بسيط. فيما كانت الحصة الأدنى لمتغير العلاقة الشخصية بنسبة بلغت (10.91%). وهذا مؤشر لأهمية البيانات المالية والضمانات في منح قرار الإقراض.حيث يولي البنك الأهمية الأساسية إلى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها من خلال دراسة وضعها المالي. أما الضمانات فتعتبر الوسيلة الثانية للمحافظة على حقوق البنك في حال تعثر العميل عن سداد الالتزامات المترتبه عليه. في الجانب غير المالي فإن مؤهلات الإدرايين وعمر المؤسسة يأتي بالمرتبة الثالثة ويعود السبب إلى اهتمام البنك باستمرارية هذه المنشأة بالعمل من خلال وجود إدارة ناجحة تتمتع بالعلم والمعرفة بأصول العمل. تليها المنتجات الخاصة والتى تسهل عملية الإقراض لوجود معايير محددة وثابتة تنطبق على شريحة واسعة من القطاع. تأتي بالمرتبة الأخيرة، الإقراض المبني على العلاقة الشخصية، وفي هذه الحالة يلجأ البنك إلى هذه الوسيلة عندما لا تكون أياً من الوسائل الأخرى متوفرة.

(4 - 4): اختبار فرضيات الدراسة

عملت الباحثة في هذه الفقرة على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة One sample T-test من خلال برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسة الاولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ـــ 9).

جدول (4 ـــ 9)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان أثر البيانات المالية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
البيانات المالية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية	2.313	0.792	54	6.429	1.673	0.000

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4 ـــ 9) أن عينة الدراسة تؤيد وجود تأثير للبيانات المالية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية محل الدراسة، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.429) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.673). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_1) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_1) والتي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيانات المالية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

الفرضية الرئيسة الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 10).

جدول (4 ــ 10)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان أثر للضمانات على القرار الائتماني في البنوك الأردنية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
الضمانات على القرار الإئتماني في البنوك الأردنية	2.636	0.496	54	5.435	1.673	0.000

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 10) أن عينة الدراسة تؤيد وجود تأثير للضمانات على القرار الائتماني في البنوك الأردنية محل الدراسة، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.435) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.673). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_2) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_2) والتي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للضمانات على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

الفرضية الرئيسة الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ـــ 11).

جدول (4 ـــ 11)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان أثر لوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني في البنوك الأردنية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني في البنوك الأردنية	2.211	0.705	54	8.286	1.673	0.000

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4 ـــ 11) أن عينة الدراسة تؤيد وجود تأثير لوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني في البنوك الأردنية محل الدراسة، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (8.286) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.673). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_3) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_3) والتي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

الفرضية الرئيسة الرابعة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ـــ 12).

جدول (4 ـــ 12)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان أثر لمؤهلات الإداريين على القرار الائتماني في البنوك الأردنية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
مؤهلات الإداريين على القرار الائتماني في البنوك الأردنية	2.096	0.811	54	8.261	1.673	0.000

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4 ـــ 12) أن عينة الدراسة تؤيد وجود تأثير لمؤهلات الإداريين على القرار الائتماني في البنوك الأردنية محل الدراسة، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (8.261) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.673). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_4) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_4) والتي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

الفرضية الرئيسة الخامسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 13).

جدول (4 ــ 13)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان أثر للمنتجات الخاصة على القرار الائتماني في البنوك الأردنية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
المنتجات الخاصة على القرار الائتماني في البنوك الأردنية	2.084	0.670	54	10.123	1.673	0.000

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 13) أن عينة الدراسة تؤيد وجود تأثير للمنتجات الخاصة على القرار الائتماني في البنوك الأردنية محل الدراسة، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (10.123) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.673). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_5) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_5) والتي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

الفرضية الرئيسة السادسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة الشخصية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ـ 14).

جدول (4 ـ 14)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان أثر للعلاقة الشخصية على القرار الإئتماني في البنوك الأردنية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
العلاقة الشخصية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية	2.246	0.735	54	7.596	1.673	0.000

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4 ـ 14) أن عينة الدراسة تؤيد وجود تأثير للعلاقة الشخصية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية محل الدراسة، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (7.596) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.673). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_6) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_6) والتي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعلاقة الشخصية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

الفرضية الرئيسة السابعة

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لمتطلبات منح التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لإختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل.**

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى ست فرضيات فرعية، وكما يلي:

Ho_{7-1}: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ومن خلال الإحصاءة F لقياس الاختلاف تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) حول البيانات المالية وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ــ15).

جدول (4ــ15)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للاختلاف حول البيانات المالية تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي)

ت	المتطلب لمنح التسهيلات الائتمانية	الفئة		$\bar{x}$	σ	SOV	S.S	DF	M.S	قيمة f المحسوبة	Sig*
1	البيانات المالية	العمر	30 سنة فأقل	2.48	0.65	بين المجموعات	1.77	3	0.59	0.94	0.43
			من 30– 39 سنة	2.10	0.62	داخل المجموعات	32.13	51	0.63		
			من 40– 49 سنة	2.38	1.07						
			50 سنة فأكثر	2.67	0.58	المجموع	33.90	54			
2		الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	2.56	0.54	بين المجموعات	0.81	3	0.27	0.42	0.74
			من 10 .6	2.25	0.77	داخل المجموعات	33.10	51	0.65		
			من 15 . 11	2.25	0.82						
			16 سنة فأكثر	2.25	0.93	المجموع	33.90	54			
3		الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	2.68	0.97	بين المجموعات	4.28	3	1.43	2.46	0.07
			مساعد مدير تسهيلات	2.06	0.54	داخل المجموعات	29.62	51	0.58		
			رئيس قسم	2.24	0.81						
			مساعد رئيس قسم	2.02	0.33	المجموع	33.90	54			

* $\bar{x}$ المتوسط الحسابي؛ σ الانحراف المعياري؛ SOV مصدر التباين، S.S: مجموع المربعات، DF: درجة الحرية، M.S متوسط المربعات، F: إحصاءة الاختبار المحسوبة، * Sig: مستوى الدلالة الإحصائية ويكون الإختلاف دالاً إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 15) عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية حول البيانات المالية لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة غير دالة بقيمة بلغت (0.94) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.786). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) (Ho_{7-1}) والتي تنص على:

عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

Ho_{7-2}: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للضمانات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ومن خلال الإحصاءة F لقياس الاختلاف تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) حول الضمانات وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ــ16).

جدول (4ـــ16)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للاختلاف حول الضمانات تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي)

ت	المتطلب لمنح التسهيلات الائتمانية	الفئة				SOV	S.S	DF	M.S	قيمة f المحسوبة	Sig*
1	الضمانات	العمر	30 سنة فأقل	$\bar{X}$	2.50	بين المجموعات	1.51	3	0.50	2.19	0.10
				σ	0.41						
			من 30 – 39 سنة	$\bar{X}$	2.52	داخل المجموعات	11.78	51	0.23		
				σ	0.46						
			من 40 – 49 سنة	$\bar{X}$	2.88						
				σ	0.57						
			50 سنة فأكثر	$\bar{X}$	2.70	المجموع	13.30	54			
				σ	0.23						
2		الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	$\bar{X}$	2.62	بين المجموعات	1.11	3	0.37	1.55	0.21
				σ	0.38						
			من 6. 10	$\bar{X}$	2.38	داخل المجموعات	12.18	51	0.24		
				σ	0.33						
			من 11 . 15	$\bar{X}$	2.80						
				σ	0.61						
			16 سنة فأكثر	$\bar{X}$	2.67	المجموع	13.30	54			
				σ	0.52						
3		الموقع الأداري الوظيفي	مدير تسهيلات	$\bar{X}$	2.97	بين المجموعات	3.74	3	1.25	6.64	0.000
				σ	0.57						
			مساعد مدير تسهيلات	$\bar{X}$	2.57	داخل المجموعات	9.56	51	0.19		
				σ	0.36						
			رئيس قسم	$\bar{X}$	2.31						
				σ	0.31						
			مساعد رئيس قسم	$\bar{X}$	2.40	المجموع	13.30	54			
				σ	0.26						

* $\bar{X}$ المتوسط الحسابي؛ σ الانحراف المعياري؛ SOV مصدر التباين، S.S: مجموع المربعات، DF: درجة الحرية، M.S متوسط المربعات، F: إحصاءة الاختبار المحسوبة، * Sig: مستوى الدلالة الإحصائية ويكون الإختلاف دالاً إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 16) عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية حول الضمانات لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية). ووجود اختلاف حول الضمانات لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (6.64) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.786). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) ($Ho_{7\text{-}2}$) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية للضمانات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف (الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول الضمانات لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4ــ17) وقد تبين أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في الضمانات لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي بين مديري التسهيلات ورؤساء الأقسام بقيمة بلغت (0.65595*) وذلك لصالح مديري التسهيلات بوسط حسابي بلغ (2.97) بالمقارنة مع الوسط الحسابي لرؤساء الأقسام البالغ (2.31).

ويمكن تفسير ذلك بأنه بالرغم من أهمية الضمانات للقرار الائتماني إلا أنها تتفاوت بالأهمية تبعا للاختلاف بالمستويات الإدارية لموظفي التسهيلات. حيث يتم أخذ جميع المتغيرات بعين الاعتبار.

جدول (4ـــ17)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمتغير الضمانات

الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	مساعد مدير تسهيلات	رئيس قسم	مساعد رئيس قسم
مدير تسهيلات	ــ	0.40351	0.65595*	0.57076
مساعد مدير تسهيلات	ــ	ــ	0.25244	0.16725
رئيس قسم	ــ	ــ	ــ	0.08519
مساعد رئيس قسم	ــ	ــ	ــ	ــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

$Ho_{7\text{-}3}$: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل**.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ومن خلال الإحصاءة F لقياس الاختلاف تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر؛ الخبرة العملية؛ الموقع الإداري الوظيفي) حول وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ 0.05). وكما مبين في جدول (4ـــ18).

جدول (4ــ18)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للاختلاف حول وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي)

ت	المتطلب لمنح التسهيلات الائتمانية	الفئة		$\bar{x}$	σ	SOV	S.S	DF	M.S	قيمة f المحسوبة	Sig*
1	وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها	العمر	30 سنة فأقل	2.17	0.73	بين المجموعات	0.97	3	0.32	0.64	0.59
			من 30– 39 سنة	2.11	0.38	داخل المجموعات	25.93	51	0.51		
			من 40– 49 سنة	2.40	0.99						
			50 سنة فأكثر	2.04	0.36	المجموع	26.90	54			
2		الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	2.26	0.79	بين المجموعات	1.07	3	0.36	0.70	0.55
			من 6. 10	2.00	0.34	داخل المجموعات	25.83	51	0.51		
			من 11. 15	2.40	0.73						
			16 سنة فأكثر	2.16	0.80	المجموع	26.90	54			
3		الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	2.61	0.98	بين المجموعات	4.78	3	1.59	3.67	0.02
			مساعد مدير تسهيلات	1.98	0.42	داخل المجموعات	22.13	51	0.43		
			رئيس قسم	2.07	0.33						
			مساعد رئيس قسم	1.90	0.34	المجموع	26.90	54			

* $\bar{x}$ المتوسط الحسابي؛ σ الانحراف المعياري؛ SOV مصدر التباين، S.S: مجموع المربعات، DF: درجة الحرية، M.S متوسط المربعات، F: إحصاءة الاختبار المحسوبة، * Sig: مستوى الدلالة الاحصائية ويكون الاختلاف دالا إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ـ 18) عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية حول وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية). ووجود اختلاف حول وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (3.67) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.786). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (Ho_{7-3}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف (الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4ــ19) وقد تبين أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي بين مديري التسهيلات ومساعديهم بقيمة بلغت (*0.63158) وذلك لصالح مديري التسهيلات بوسط حسابي بلغ (2.61) بالمقارنة مع الوسط الحسابي لرؤساء الأقسام البالغ (1.98).

ويعزى السبب في هذا الاختلاف إلى أن مديري التسهيلات يولون أهمية كبيرة إلى الوضع القانوني للشركة ومدة تأسيسها.

إن الوضع القانوني للشركة يلعب دورا مهما في القرار الائتماني، فشركة محدودة المسؤولية ، يترتب على مالكيها التزامات محددة أقل من شركة التضامن وذلك حسب قانون الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة. وعليه فإن الضمانات المطلوبة تختلف تبعا لاختلاف وضعية الشركة القانوني.

جدول (4ــ19)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمتغير وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها

الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	مساعد مدير تسهيلات	رئيس قسم	مساعد رئيس قسم
مدير تسهيلات	ــ	0.63158*	0.53893	0.71184
مساعد مدير تسهيلات	ــ	ــ	0.09265	0.08026
رئيس قسم	ــ	ــ	ــ	0.17292
مساعد رئيس قسم	ــ	ــ	ــ	ــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

$Ho_{7\text{-}4}$. **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ومن خلال الإحصاءة F لقياس الاختلاف تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) حول مؤهلات الإداريين وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ــ20).

جدول (4ـــ20)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للاختلاف حول مؤهلات الإداريين تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي)

ت	المتطلب لمنح التسهيلات الائتمانية	الفئة		$\bar{X}$	σ	SOV	S.S	DF	M.S	قيمة f المحسوبة	Sig*
1	مؤهلات الإداريين	العمر	30 سنة فأقل	2.11	0.72	بين المجموعات	2.80	3	0.93	1.45	0.24
			من 30 – 39 سنة	1.85	0.49	داخل المجموعات	32.76	51	0.64		
			من 40 – 49 سنة	2.39	1.13						
			50 سنة فأكثر	2.05	0.58	المجموع	35.55	54			
2		الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	2.18	0.78	بين المجموعات	0.92	3	0.31	0.45	0.72
			من 6 . 10	1.87	0.41	داخل المجموعات	34.63	51	0.68		
			من 11 . 15	2.23	0.97						
			16 سنة فأكثر	2.08	0.91	المجموع	35.55	54			
3		الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	2.51	1.15	بين المجموعات	5.09	3	1.70	2.842	0.047
			مساعد مدير تسهيلات	1.87	0.44	داخل المجموعات	30.46	51	0.60		
			رئيس قسم	1.93	0.49						
			مساعد رئيس قسم	1.77	0.33	المجموع	35.55	54			

* $\bar{X}$ المتوسط الحسابي؛ σ الانحراف المعياري؛ SOV مصدر التباين، S.S: مجموع المربعات، DF: درجة الحرية، M.S متوسط المربعات، F: إحصاءة الاختبار المحسوبة، * Sig: مستوى الدلالة الإحصائية ويكون الاختلاف دالاً إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 20) عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية حول مؤهلات الإداريين لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف (العمر؛ الخبرة العملية). ووجود اختلاف حول مؤهلات الإداريين لمنح التسهيلات الائتمانية تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (2.842) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.786). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (Ho_{7-3}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف (الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول مؤهلات الإداريين تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4ــ21) وقد تبين أن هناك إختلافاً ذا دلالة إحصائية في مؤهلات الإداريين تبعاً لاختلاف الموقع الإداري الوظيفي بين مديري التسهيلات ومساعديهم بقيمة بلغت (*0.63910) وذلك لصالح مديري التسهيلات بوسط حسابي بلغ (2.51) بالمقارنة مع الوسط الحسابي للمساعدين البالغ (1.87). وأن هناك اختلافاً بين مديري التسهيلات ورؤساء الأقسام بقيمة بلغت (*0.58271) وذلك لصالح مديري التسهيلات بوسط حسابي بلغ (2.51) بالمقارنة مع الوسط الحسابي لرؤساء الأقسام البالغ (1.93).

ويتضح من خلال النتائج بأن مؤهلات الإدرايين وخبرتهم العملية تلعب دورا بالقرار الائتماني، ولكن بدرجات متفاوتة بين مديري الأقسام أو المستويات الإدارية الاخرى.

إن مدير التسهيلات يأخذ بالاعتبار مؤهلات الإداريين، ولكن بدرجه أقل من الخبرة العملية. لأن الخبرة العملية بنظر مديري التسهيلات بالبنوك تلعب دورا أساسيا في القرار

الائتماني، لأنها تعطينا الدلائل والمؤشرات على قدرة الشركة على تسيير أمور العمل بكفاءة ومقدرة.

جدول (4ــ21)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمتغير مؤهلات الإداريين

الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	مساعد مدير تسهيلات	رئيس قسم	مساعد رئيس قسم
مدير تسهيلات	ـــ	0.63910*	0.58271*	0.73985
مساعد مدير تسهيلات	ـــ	ـــ	0.05639	0.10075
رئيس قسم	ـــ	ـــ	ـــ	0.15714
مساعد رئيس قسم	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

$Ho_{7\text{-}5}$. **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل**.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ومن خلال الإحصاءة F لقياس الاختلاف تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر؛ الخبرة العملية؛ الموقع الإداري الوظيفي) حول المنتجات الخاصة وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ــ22).

جدول (4ـــ22)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للاختلاف حول المنتجات الخاصة تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي)

ت	المتطلب لمنح التسهيلات الائتمانية	الفئة		$\bar{X}$	σ	SOV	S.S	DF	M.S	قيمة f المحسوبة	Sig*
1	المنتجات الخاصة	العمر	30 سنة فأقل	2.18	0.56	بين المجموعات	1.62	3	0.54	1.21	0.31
			من 30 – 39 سنة	1.87	0.37	داخل المجموعات	22.65	51	0.44		
			من 40 – 49 سنة	2.26	0.99						
			50 سنة فأكثر	2.11	0.25	المجموع	24.27	54			
2		الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	2.23	0.58	بين المجموعات	0.32	3	0.11	0.22	0.88
			من 6 . 10	2.00	0.42	داخل المجموعات	23.96	51	0.47		
			من 11 . 15	2.07	0.97						
			16 سنة فأكثر	2.06	0.60	المجموع	24.27	54			
3		الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	2.29	0.98	بين المجموعات	1.51	3	0.50	1.13	0.35
			مساعد مدير تسهيلات	1.93	0.41	داخل المجموعات	22.76	51	0.45		
			رئيس قسم	1.96	0.40						
			مساعد رئيس قسم	2.20	0.40	المجموع	24.27	54			

* $\bar{X}$ المتوسط الحسابي؛ σ الانحراف المعياري؛ SOV مصدر التباين، S.S: مجموع المربعات، DF: درجة الحرية، M.S متوسط المربعات، F: إحصاءة الاختبار المحسوبة، * Sig: مستوى الدلالة الاحصائية ويكون الاختلاف دالاً إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ـــ 22) عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية حول للمنتجات الخاصة تبعاً لاختلاف (العمر؛ الخبرة العملية؛ الموقع الإداري الوظيفي) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيم (F) المحسوبة غير دالة بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.786). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) ($Ho_{7\text{-}5}$) والتي تنص على:

عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

$Ho_{7\text{-}6}$: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للعلاقة الشخصية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل**.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ومن خلال الإحصاءة F لقياس الاختلاف تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر؛ الخبرة العملية؛ الموقع الإداري الوظيفي) حول العلاقة الشخصية وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ـــ23).

جدول (4ـــ23)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للاختلاف حول العلاقة الشخصية تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي)

ت	المتطلب لمنح التسهيلات الائتمانية	الفئة		$\bar{X}$	σ	SOV	S.S	DF	M.S	قيمة f المحسوبة	Sig*
1	العلاقة الشخصية	العمر	30 سنة فأقل	2.11	0.78	بين المجموعات	0.99	3	0.33	0.60	0.62
			من 30– 39 سنة	2.17	0.43	داخل المجموعات	28.21	51	0.55		
			من 40– 49 سنة	2.43	1.01						
			50 سنة فأكثر	2.38	0.22	المجموع	29.20	54			
2		الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	2.17	0.88	بين المجموعات	0.42	3	0.14	0.25	0.86
			من 6 .10	2.12	0.40	داخل المجموعات	28.78	51	0.56		
			من 11 .15	2.34	0.75						
			16 سنة فأكثر	2.30	0.82	المجموع	29.20	54			
3		الموقع الإداري الوظيفي	مدير تسهيلات	2.57	1.03	بين المجموعات	3.12	3	1.04	2.04	0.12
			مساعد مدير تسهيلات	2.04	0.50	داخل المجموعات	26.08	51	0.51		
			رئيس قسم	2.13	0.40						
			مساعد رئيس قسم	2.09	0.46	المجموع	29.20	54			

* $\bar{X}$ المتوسط الحسابي؛ σ الانحراف المعياري؛ SOV مصدر التباين، S.S: مجموع المربعات، DF: درجة الحرية، M.S متوسط المربعات، F: إحصاءة الاختبار المحسوبة، * Sig: مستوى الدلالة الإحصائية ويكون الاختلاف دالاً إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 23) عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية حول العلاقة الشخصية تبعاً لاختلاف (العمر؛ الخبرة العملية؛ الموقع الإداري الوظيفي) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيم (F) المحسوبة غير دالة بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.786). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) (Ho_{7-6}) التي تنص على:

عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية للعلاقة الشخصية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5 - 1): تحليل النتائج ومناقشتها

(5 - 2): التوصيات

(5 - 1): تحليل النتائج ومناقشتها

1. بعد تحليل النتائج التي تم التوصل إليها نلاحظ بأن الانحراف المعياري للبيانات المالية عن المتوسط الحسابي بلغت (2.02 – 2.87) وهذا يعكس أهمية البيانات المالية بالقرار الائتماني. واعتبارها مطلباً اساسياً للبنوك. لكن عدم توفر هذه البيانات حاليا لصعوبة تحضيرها من قبل المنشأة وللكلفة العالية، تؤثر سلبا بالقرار الائتماني، وهذا يتطابق مع الدراسة التي قامت بها (الأسكوا، 2005) التي بينت أن افتقار المعلومات المالية عن تلك الشركات يؤدي إلى إحجام البنوك عن تقديم التمويل المالي المطلوب .

إن تطبيق المعيار المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة التى من الممكن اعتماده فى بداية العام القادم سيساعد تلك المنشآت على إعداد بيانات مالية حسب الأعراف وبطريقة سهلة تتناسب مع طبيعة عمل تلك المنشآت وباختلاف عما هو مطلوب وأساسي للشركات الكبيرة. وبالتالي حصولهم على التمويل اللازم من قبل البنوك سيكون أسهل.

2. وجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القرار الائتماني، يأتي بالمرتبة الأولى من الأهمية.وهذا يتماشى مع دراسة (Altman,Sabato 2002) الذي يتناول إعداد نظام نقاط خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع نظام النقاط المتبع حاليا والمعروف ب Z score الخاص بالشركات الكبيرة (المعيار يأخذ بالاعتبار حجم الأصول، الأرباح المدورة، المبيعات، الأرباح قبل الضريبة) وتبين أن الاعتماد على هذا النظام يساعد بالتنبؤ بتعثر تلك الشركات والتخفيف من مخاطر البنوك.

وبالرغم من أن نظام Credit Scoring مهم، إلا أنه يعدَ مؤشراً لوضعية الشركة، ومن الدقة بمكان أن يتم إعداد عدة نماذج من Credit Scoring تتماشى وطبيعة القطاع التي

تنتمي له المنشأة. وضرورة تحضير نظام نقاط خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بطريقة تختلف عما هو متبع في نظام النقاط الخاص للشركات الكبيرة، لاختلاف طبيعة تلك الشركات. آخذين بالاعتبار المعلومات المالية وغير المالية.

3. تشير النتائج التي تم التوصل إليها بالدراسة إلى أهمية الضمانات فى القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتماشى مع ما ورد فى دراسة (المحروق ومقابله، 2006) بأن من معوقات الحصول على التمويل من البنوك قلة الضمانات المقدمة .خاصة وأنه في كثير من الحالات لا يتم التمييز بين أصول الشركة والأصول الشخصية لمالك المؤسسة.

إن توفر مؤسسات ضمان التسهيلات المختلفة ، كالشركة الأردنية لضمان القروض تلعب دورا مهما وأساسيا فى عملية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يبين بوضوح من خلال المعلومات المقدمة من الشركة عن نسبة ضمان تسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما وردت بالإطار النظري. وهذا يظهر بوضوح من خلال المعلومات المذكوره بالتقرير السنوي للشركة من ارتفاع في نسبة ضمان التسهيلات المقدم من قبلهم لتلك المنشآت.

4. تشير النتائج إلى وجود أثر للعلاقة الشخصية ما بين القائمين على المنشأة والبنك فى القرار الائتماني، وخاصة في غياب المعلومات المالية والضمانات. وهذا يتماشى مع دراسة (Lucas ,Moro 2010) وبين أن الثقة بين المقرض والمقترض تلعب دورا مهما فى القرار الائتماني للبنوك. وتمثل نسبة لا بأس بها فى منح التمويل المطلوب.

5. من خلال الدراسة يتبين أيضا أهمية المعلومات غير المالية بالقرار الائتماني، من وضعية الشركة القانوني، إلى مدة التأسيس، وخبرة القائمين عليها، بالإضافة إلى مؤهلات الإدرايين والقائمين على هذه المنشأة، بحيث تلعب دورا متوازنا ومتساويا لأي قرار ائتماني.

6. نلاحظ أيضا من خلال الجزء الأخير من الاستبانة بأن مديري التسهيلات بالبنوك التجارية والذي شملهم الاستبيان، قد أعطوا أوزانا للمتغيرات (من وجهه نظرهم الشخصية تتناسب مع ما هو معمول به حاليا) وتتماشى مع نتائج الدراسة.

(5 - 2): التوصيات

بناء على النتائج التى تم التوصل إليها توصي الباحثة:

1. لأهمية البيانات الماليه بالقرار الائتماني، ولكون تلك المنشآت لا تقوم بإعداد بيانات مالية حسب الأعراف المحاسبية، أرى ضرورة المضي قدما بالعمل على تطبيق المعيار المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واعتماد المعايير المبسطة والسهلة في تحضير البيانات المالية، والذي ينعكس بالدرجة الأولى على سهولة حصول تلك المنشأة على التمويل اللازم. وهذا يتطلب تعاون ما بين الجهات المعنية جميعا بما فيها البنوك التجارية ممثلة بالبنك المركزي، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية.

2. من خلال النتائج التى تم التوصل إليها وإجابات جميع أفراد العينة، فإن توفر نظام معلوماتي Credit Bureau يسهل للبنوك الحصول على المعلومات الائتمانية المطلوبة، سواء أكانت تخص المؤسسه أم القائمين على المؤسسة. وكما هومعمول به فى دول العالم جميعا. لذلك فإن إيلاء هذا الموضوع الأهمية من قبل البنك المركزي الأردني سيعمل على توفر معلومات ائتمانية مفصلة عن المنشأه تساعد فى سهوله اتخاذ القرار الائتماني.

3. العمل على تشجيع البنوك على استحداث أقسام خاصة تعنى بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمل على رفد تلك الأقسام بموظفين مؤهلين للتعامل معهم. بحيث تعمل على تعميق مبدأ Relationship Lending الذي يساعد على توفير المعلومة الدقيقة عن تلك المنشأة وبالتالي يؤدي إلى اتخاذ القرار الائتماني السليم.

4. لأهمية الضمانات في القرار الائتماني، فإن اعتماد الشركات الضامنة للتسهيلات تخفف من ضرورة تقديم ضمانات عينية، لذلك فإن تطبيق نظام تامين التسهيلات بشكل أوسع من خلال دعم شركات ضمان التسهيلات كالشركة الأردنية لضمان القروض، سيساهم في تسهيل عمليه الاقتراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

5. العمل على إيجاد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إذ يعتبر تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أحد العوامل الأساسية لوضع سياسات وتشريعات جيدة لهذا القطاع، كما أنه من المتطلبات الأساسية لبناء قواعد بيانات يمكن تحليلها والاعتماد عليها.

6. العمل على إيلاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الرعاة الكافية من الدولة، وإيجاد السبل الكافية لتقديم الدعم والمشورة لمساعدتهم فى عملية التأسيس. وإيجاد الحاضنات الخاصة والمعروفة Incubators لتوفير الدعم المالي المطلوب خاصة عند التأسيس.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. ابو رضوان، عماد، (2008)، "**التحديات التى تواجه المشاريع الصغيره**"، ورقه عمل نشرت في الملتقى الدولي بالتعاون مع جامعه حسيبه بن علي بالجزائر بعنوان متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

2. أبو رضوان، عماد، (2008)، ورقة عمل بعنوان "**التحديات التى تواجه المشاريع الصغيره** " online available:.jps-dir.net JPS Accountants Directory .

3. البحيصي، وآخرون، (2006) ،"العوامل المؤثره في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي فى ترشيد القرار الائتماني: دراسه ميدانيه على المصارف العامله في فلسطين"، **مجله الجامعه الاسلاميه غزه**، مجلد رقم 15 العدد الثاني من صفحه 581-606 .

4. بريش، السعيد وبلغرسه، عبد اللطيف، (2006)، "**اشكاليه تمويل البنوك للمؤسسات الصغيره والمتوسطه بالجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المامؤل**"، الملتقى الدولي الذي عقد في جامعه عنابه الجزائر تحت عنوان متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه والذي عقد في الفتره ما بين 17 ــ 18 /4/2006 .

5. **التقرير السنوي للشركه الاردنيه لضمان القروض**، (2009).

6. تقرير وزاره التخطيط والتعاون الدولي، (2009)، " **واقع الصناعه بالاردن لعام**".

7. **جريده الغد**، عدد 2115 تاريخ 2010/6/15

8. غنيمات، جمانه (2006)، "المشاريع الصغيره والمتوسطه: الوصفه السحريه للتنمية" online available :.hewaraat.com

9. الخطيب، خالد والرفاعي، خليل (2006) ،"**المنشآت الصغيره في الاردن أهميتها، والمعوقات التي تواجهها واساليب تمويلها**"، الملتقى الدولي لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه بالجزائر، جامعه حسيبه بن بو علي بالشلف.

10. الخطيب، صبري، (2010)، "**التقرير السنوي لاداء الاقتصاد الاردني**"، الصادر من غرفه تجاره عمان

11. الدرعاوي، سلامه، **العرب اليوم** عدد 4591 تاريخ 2010/1/26

12. الشيمي، محمد نبيل، (2009)، "تصميم برنامج لتنميه المشروعات الصغيره والمتوسطه"، **مجله الحوار المتمدن** ، عدد 2560

13. الضامن، ايمان، (2008)، "تعريف المشروعات الصغيره والمتوسطه: الفرص، الافاق المستقبليه والمشاكل والمعوقات امام تمويلها".

14. عدس، نائل، (2008)، " **الارشادات الخاصه في تدقيق المنشآت الصغيره**"، ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي والمهني الثامن جمعيه المحاسبين القانونيين الاردنيين بعنوان المنشآت الصغيره ومتوسطة الحجم بين المحاسبه والتدقيق والدور الاقتصادي .

15. العراقي، ماهر، (2010)، "المشروعات الصغيره والمتوسطه: دور داعم لنمو الاقتصاد والحد من البطاله ، وصعوبات التمويل ، ابرز التحديات online available :. Alawsati.com "

16. عطيه، سليمان (2008)، **Standard in Small and Medium sized entities (IFRS for SMEs)**" ورقة عمل قدمت الى المؤتمر العلمي المهني الثامن الذي عقد في الاردن بعنوان المنشآت الصغيره والمتوسطه الحجم بين المحاسبه والتدقيق والدور الاقتصادي".

17.مشهراوي، فادي، (2010)، " **القروض الممنوحة من قبل البنوك الاردنية الى المنشآت الصغيرة والمتوسطه**"، قسم الدراسات والابحاث، جمعية البنوك الاردنية.

18.قائد، علي عبدالله، (2010)، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية: معوقات النمو واليات التطوير"، **صحيفه الجمهورية**، عدد 14941.

19. خوري، نعيم **(مجله المدقق)**، (2009)، العدد 81-82 تشرين اول ص 4-7.

20. Rocha, Farazi, Khouri, and Pearce, **مجله المستشار**، (2010)، العدد 19، ايلول: 36 ص 9.

21.المحروق، ماهر ومقابله، ايهاب، (2006)، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة: اهميتها ومعوقاتها**"، صادر عن مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مركز تابع لكل من الاكاديميه العربيه للعلوم الماليه والمصرفيه وبنك الانماء الصناعي (سابقا). الاردن

22.مطر ،محمد ونور، عبد الناصر، (2008)، "**طبيعة وحدود الافصاح عن المعلومات في البيانات الماليه للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم**"، المؤتمر العالمي المهني الدولي الثامن بعنوان المنشآت الصغيره ومتوسطه الحجم بين الحاسبه والتدقيق والدور الاقتصادي.

23.نعيم، خوري، (2008)، "**المنشآت الخاصه ومدققو حساباتها**"، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن حول المنشآت الصغيره والمتوسطه الحجم بين المحاسبه والتدقيق والدور الاقتصادي، جمعيه المحاسبين القانونين الاردنيين.

24. الكايد، وائل، (2007)، "**اثر خصائص اصحاب الاعمال الصناعية الصغيرة على الاداء**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعه عمان العربيه للدراسات العليا – الاردن

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Altman, Sabato, (2007), "Modeling Credit Risk for SMEs ,Evidence from the US Market", **Abacus** ,Vol, 43 ,No 3: 332-357.
2. Ascwa, (2005), "Financial Schemes for Small and Medium Enterprises",Access.
3. Beck ,Kunt, (2009), "Bank financing for SMEs ,Evidence Across Countries , And bank ownership Types", European Banking Center Discussion Paper No. 2009-20 .online available .SSRN.com
4. Beck, Kunt, (2009), "Bank Financing for SMEs around the World, Drivers,Obstacles,Business Models and Lending Practices", online available:.SSRN. Com /abstract WP 4785
5. Dababneh, Rana and Toukan, Farah, (2007), "**Booklet of Standardized Small and Medium Enterprises Definition**", produced for review by the United States Agency for International Development.
6. De la Torre , Peria, Schmukler , (2009), "Drivers and Obstacles to banking SMEs: The role of competition and the institutional framework",online available.: SSRN.Com /Cesifo Working paper no 2651.
7. Hubert,Franz, (2003), "New Strategies to Finance Small Enterprises in Russia", online available :SSRN.com. /abstract. 372080
8. Luca,Moro, (2010), "Investigating the determinants of Credit Availability for SMEs .Does Trust Matter?", online available :SSRN.com /abstract 1539984
9. Obrein, Kevin, (2010), "**SME Credit Scoring Workshop**", Usaid and Association of banks in Jordan. Workshop held in Amman November 2010.
10. Obrien, Ziadeh, (2008), "**Sample Scoring Model with Comments to assess SME**", Loan Request (SABEQ).
11. Rashdan, Muhannad, (2009), "Loan Guarantee Schemes ,Role in supporting SME Development", online available :.oecd.org/abstract 43982406
12. Rocha, Farazi, Khouri, and Pearce, (2010), "**The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle and North Africa Region**", The Results of a Joint Survey of the Union of Arab Banks and the World Bank.

13. Yamori, Nobuyoshi, (2005), “What Types of Small and Medium Sized businesses are utilizing new Financial Products”, online available : SSRN.com /abstract 1477924.

قـائمة الملاحق

أولاً : قـائمة بـأسماء محكمي الاستبـانة

ثـانيـاً : أداة الـدراسة (الاستبـانة)

ثـالثـاً : اختبار فرضيات الـدراسة

أولاً : قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الرقم	اللقب العلمي والاسم	التخصص	الجامعة
1	د. نضال الفيومي	تمويل	الأردنية
2	د. صباح حميد الآغا	إدارة أعمال	الشرق الأوسط
3	د. إدريس الجراح	تمويل	الشرق الأوسط

ثانياً : أداة الدراسة (الاستبانة)

السادة العاملين في البنوك الأردنية من مديري التسهيلات ومساعديهم ورؤساء الأقسام

المحترمين

تحية وبعد ،،،

نضع بين أيديكم استمارة الاستبانة لدراسة دور البنوك الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية) ، راجين التفضل بالاطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم حيث إن استكمال الإجابة عن كافة عبارات الاستبانة والدقة في الإجابة ستنعكس بالتأكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل لها ، علماً بأن كافة المعلومات الواردة في الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العملي .

شاكرين لكم تعاونكم مع التقدير ،،،،،،،،،

الباحثة

سهير صويص

الخصائص الديمغرافية

(1) العمر

30 سنة فأقل	☐	من 30 – 39 سنة	☐
من 40– 49 سنة	☐	50 سنة فأكثر	☐

(2) الجنس

ذكر	☐	أنثى	☐

(3) الخبرة العملية

5 سنوات فأقل	☐	من 6 ــ 10 سنوات	☐
من 11 ــ 15 سنة	☐	16 سنة فأكثر	☐

(4) التخصص العلمي حسب الشهادة

إدارة أعمال	☐	محاسبة	☐
علوم مالية ومصرفية	☐	اقتصاد	☐
حاسوب	☐	أخرى	☐

(5) الموقع الإداري الوظيفي

مدير تسهيلات	☐	مساعد مدير تسهيلات	☐
رئيس قسم	☐	مساعد رئيس قسم	☐

(6) المستوى الإداري

إدارة عليا	☐	إدارة وسطى	☐

الدرجـــــات:

1	=	80 – 100
2	=	80 – 60
3	=	60 – 40
4	=	40 – 20
5	=	20 –0

ت	الفقرة	بدائل الإجابة (1)	(2)	(3)	(4)	(5)
البيانات المالية						
1	يتم اعتماد معيار المحاسبة الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي أُقر عام 2009 يخدم طرفي العملية (البنك والمنشأة) ويسهل عملية الإقراض .					
2	يتم اتخاذ القرار الائتماني بالاعتماد على معاير خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل نظام النقاط (Credit scoring) .					
3	يتأثر القرار الائتماني بوجود نسبة جيدة للربحية في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .					
4	يتأثر القرار الائتماني بوجود نسبة جيدة للسيولة في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .					
5	يتأثر القرار الائتماني بوجود نسبة ملائمة للمديونية في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .					
6	يتم التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند دراسة منح القرار الائتماني .					
7	اعتبار قائمة الدخل من الأمور الأساسية والمهمة عند دراسة ومنح أي قرار ائتماني .					
8	اعتبار حجم الأصول في المركز المالي من الأمور الأساسية بالقرار الائتماني .					
9	يتأثر القرار الائتماني لمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في حالة عدم توفر معلومات مالية لا تتماشى مع متطلبات لجنة بازل 2					
الضمانات						
10	يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات ذات المخاطر العالية للبنوك بالرغم من ربحيته العالية لذلك لا بد من وجود ضمانات كبيرة.					
11	تقديم ضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة سواء أكانت عينية أم نقدية مطلب أساسي لمنح التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .					
12	تؤثر نوعية الضمانة المقدمة وقيمتها على القرار الائتماني للبنوك سواء أكان سلباً أم إيجاباً					
13	يعتبر التنفيذ على الضمانات المقدمة حال تعثر التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أمراً غير سهل ويحتاج إلى وقت طويل					
14	يتأثر القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سلباً في حال تقديم ضمانة متحركة كالسيارات أو رهن حيازي عل ممتلكات المؤسسة .					

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
الضمانات						
15	تكون الضمانة مطلباً أساسياً لمنح التسهيلات لمنشآت صغيرة ومتوسطة تملكها أنثى .					
16	يعتبر نظام تأمين للتسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الأمور الأساسية والمطلوبة لتخفيف مخاطر قطاع المنشآت الصغيرة وبالتالي طلب ضمانات أقل .					
17	في حال توفر نظام تأمين التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤدي ذلك إلى التقليل من أهمية الضمانات الأخرى.					
18	يزيد من كلفة الاقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجود مؤسسات ضمان للتسهيلات الخاصة بتلك المنشآت .					
وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها						
19	تؤيد التقليل من منح تسهيلات لمنشآة حديثة التأسيس .					
20	تنحصر التسهيلات المطلوبة لشركة حديثة التأسيس في حال منحها تمويل موجودات ثابتة فقط .					
21	يعتبر منح التسهيلات لشركة مضى على تأسيسها أكثر من ثلاثة أعوام وتحتفظ ببيانات مالية واضحة من الأمور المرغوب بها وتؤثر إيجابياً بالقرار الائتماني .					
22	يؤثر وضعية الشركة القانوني بالقرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء سلباً أو إيجاباً .					
23	يؤثر وجود هيكل وظيفي تنظيمي إيجابياً بالقرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.					
24	يؤثر إيجابياً وجود نظام نقاط خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء أكان نظام نقاط داخلي للبنك أم خارجي .					
25	يؤثر وجود تصنيف ائتماني للمنشآت إيجابياً في القرار الائتماني للبنك Bureau Credit.					
26	تؤيد التقليل من منح تسهيلات لمنشآة حديثة التأسيس .					

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
	مؤهلات الإداريين					
27	يؤثر حصول مديري الشركات على شهادات جامعية بقرار الائتمان .					
28	من وجهة نظرك الخبرة أهم من التحصيل العلمي بالقرار الائتماني					
29	تأثير الخبرة بمجال العمل أقوى من تأثير التحصيل العلمي في القرار الائتماني .					
30	يؤثر سلباً بالقرار الائتماني كون الإدارة للمنشآة مرتكزة بيد شخص واحد دون وجود نظام مؤسسي واضح .					
31	يؤثر إيجاباً بالقرار الائتماني وجود هيكل وظيفي محدد وصريح وحاكمية مؤسسية واضحة تحدد طبيعة ومهام كل شخص حسب مؤهلاته .					
32	قلة الخبرة العملية للقائمين على المنشآة تؤثر سلباً بالقرار الائتماني بالاضافة إلى زيادة مخاطر القطاع بالنسبة للبنك .					
33	تؤثر الخبرة العملية وإلمام أصحاب العمل بمتطلبات البنوك إيجابياً في القرار الائتماني					
	المنتجات الخاصة					
34	يؤثر اعتماد منتجات خاصة بالمنشآت الصغيرة إيجاباً بالقرار الائتماني					
35	من تنوع المنتجات البنكية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب القطاع الاقتصادي إيجابياً بالقرار الائتماني .					
36	يساعد تنوع المنتجات البنكية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بزيادة تسهيلات البنك وتدعم الحصة السوقية له .					
37	يساعد وجود منتجات خاصة مختلفة تتناسب والقطاع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتخفيف من ضرورة تقديم بيانات مالية مدققة وحسب الاعراف					
38	يساعد وجود منتجات خاصة تتنوع وتتناسب حسب القطاع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتخفيف من ضرورة تقديم ضمانات تتناسب والتسهيلات المطلوبة .					
39	يساعد استحداث أقسام خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبنوك بالوصول إلى فئة SMEs واستقطابها بطريقة أسرع .					

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
العلاقة الشخصية						
40	تؤثر العلاقة القائمة بين المنشآة والبنك والتي تعرف ب Relationship Lending على القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .					
41	يعتبر أل Relationship Lending من العوامل المهمة والمؤثرة في القرار الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .					
42	يعتبر Relationship Lending من أكثر العوامل المناسبة للحصول وجمع معلومات أقرب إلى الدقة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة .					
43	يعتمد القرار الائتماني لتلك المنشآت سواء أكان سلباً أم إيجاباً على طول وعمق العلاقة البنكية ما بين المنشآة والبنك .					
44	يطبق سعر فائدة أعلى من المعلن في حال اعتمد القرار الائتماني على Relationship Lending .					
45	يلعب أل Relationship Lending دوراً أيجابياً في القرار الائتماني في حال عدم توفر بيانات مالية أو ضمانات مناسبة .					
46	تختلف المعلومات المتوفرة عن منشآة معنية من خلال Relationship Lending من بنك لآخر وتكون ملك لذلك البنك وممكن أن لا تتطابق مع معلومات بنك آخر من نفس العميل .					

ضع نسباً مئوية لكل متغير أدناه بنسبة حصته من القرار الائتماني من وجهة نظرك

ت	المتغيرات	النسبة المئوية
1	البيانات المالية	
2	الضمانات	
3	عمر المؤسسة	
4	مؤهلات إدارية	
5	منتجات خاصة	
6	علاقة شخصية بالأقراض	
	القرار الائتماني	٪100

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسة الاولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum1	55	2.3131	.79236	.10684

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sum1	6.429	54	.000	-.68687	-.9011	-.4727

الفرضية الرئيسة الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum2	55	2.6364	.49619	.06691

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sum2	5.435	54	.000	-.36364	-.4978	-.2295

الفرضية الرئيسة الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum3	55	2.2114	.70583	.09517

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
sum3	8.286	54	.000	-.78864	-.9794	-.5978

الفرضية الرئيسة الرابعة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum4	55	2.0961	.81141	.10941

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
sum4	8.261	54	.000	-.90390	-1.1233	-.6845

الفرضية الرئيسة الخامسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum5	55	2.0848	.67042	.09040

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum5	10.123	54	.000	-.91515	-1.0964	-.7339

الفرضية الرئيسة السادسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة الشخصية على القرار الائتماني في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum6	55	2.2468	.73538	.09916

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum6	7.596	54	.000	-.75325	-.9520	-.5544

الفرضية الرئيسة السابعة

Ho7-1: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

Descriptives

sum1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	14	2.4762	.64558	.17254	2.1034	2.8489	1.67	3.78
2.00	21	2.1005	.61855	.13498	1.8190	2.3821	1.11	3.33
3.00	17	2.3791	1.07228	.26007	1.8278	2.9304	1.11	4.22
4.00	3	2.6667	.57735	.33333	1.2324	4.1009	2.33	3.33
Total	55	2.3131	.79236	.10684	2.0989	2.5273	1.11	4.22

ANOVA

sum1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.770	3	.590	.937	.430
Within Groups	32.133	51	.630		
Total	33.903	54			

Descriptives

sum1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	11	2.5556	.53978	.16275	2.1929	2.9182	1.89	3.78
2.00	11	2.2525	.76673	.23118	1.7374	2.7676	1.11	3.67
3.00	14	2.2540	.81816	.21866	1.7816	2.7264	1.11	4.00
4.00	19	2.2515	.93098	.21358	1.8027	2.7002	1.11	4.22
Total	55	2.3131	.79236	.10684	2.0989	2.5273	1.11	4.22

ANOVA

sum1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.808	3	.269	.415	.743
Within Groups	33.095	51	.649		
Total	33.903	54			

Descriptives

sum1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	Upper Bound	Minimum	Maximum
1.00	19	2.6842	.96599	.22161	2.2186	3.1498	1.22	4.22
2.00	19	2.0643	.53584	.12293	1.8061	2.3226	1.11	2.89
3.00	12	2.2407	.81075	.23404	1.7256	2.7559	1.11	3.67
4.00	5	2.0222	.32773	.14657	1.6153	2.4292	1.67	2.56
Total	55	2.3131	.79236	.10684	2.0989	2.5273	1.11	4.22

ANOVA

sum1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.278	3	1.426	2.455	.074
Within Groups	29.625	51	.581		
Total	33.903	54			

Ho7-2: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للضمانات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل**.

Descriptives

sum2

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	Upper Bound	Minimum	Maximum
1.00	14	2.5000	.41057	.10973	2.2629	2.7371	1.89	3.22
2.00	21	2.5238	.45832	.10001	2.3152	2.7324	1.67	3.89
3.00	17	2.8758	.57451	.13934	2.5804	3.1712	1.89	4.00
4.00	3	2.7037	.23130	.13354	2.1291	3.2783	2.44	2.89
Total	55	2.6364	.49619	.06691	2.5022	2.7705	1.67	4.00

ANOVA

sum2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.515	3	.505	2.186	.101
Within Groups	11.780	51	.231		
Total	13.295	54			

Descriptives

sum2

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	11	2.6162	.37962	.11446	2.3611	2.8712	2.11	3.22
2.00	11	2.3838	.33468	.10091	2.1590	2.6087	1.89	2.89
3.00	14	2.8016	.60730	.16231	2.4509	3.1522	2.33	4.00
4.00	19	2.6725	.51782	.11880	2.4229	2.9221	1.67	3.89
Total	55	2.6364	.49619	.06691	2.5022	2.7705	1.67	4.00

ANOVA

sum2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.113	3	.371	1.553	.212
Within Groups	12.182	51	.239		
Total	13.295	54			

Descriptives

sum2

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	19	2.9708	.57239	.13132	2.6949	3.2466	1.89	4.00
2.00	19	2.5673	.35889	.08233	2.3943	2.7402	1.89	3.22
3.00	12	2.3148	.31367	.09055	2.1155	2.5141	1.67	2.89
4.00	5	2.4000	.25580	.11440	2.0824	2.7176	2.11	2.67
Total	55	2.6364	.49619	.06691	2.5022	2.7705	1.67	4.00

ANOVA

sum2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.735	3	1.245	6.643	.001
Within Groups	9.560	51	.187		
Total	13.295	54			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sum2
Scheffe

(I) Position	(J) Position	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.40351	.14047	.052	-.0026	.8096
	3.00	.65595*	.15964	.002	.1944	1.1175
	4.00	.57076	.21761	.089	-.0584	1.1999
2.00	1.00	-.40351	.14047	.052	-.8096	.0026
	3.00	.25244	.15964	.482	-.2091	.7140
	4.00	.16725	.21761	.898	-.4619	.7964
3.00	1.00	-.65595*	.15964	.002	-1.1175	-.1944
	2.00	-.25244	.15964	.482	-.7140	.2091
	4.00	-.08519	.23046	.987	-.7515	.5811
4.00	1.00	-.57076	.21761	.089	-1.1999	.0584
	2.00	-.16725	.21761	.898	-.7964	.4619
	3.00	.08519	.23046	.987	-.5811	.7515

*. The mean difference is significant at the .05 level.

Ho7-3: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية وضعية الشركة القانوني وتاريخ تأسيسها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل**.

Descriptives

sum3

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	14	2.1696	.73479	.19638	1.7454	2.5939	1.38	4.50
2.00	21	2.1071	.38178	.08331	1.9334	2.2809	1.63	3.25
3.00	17	2.4044	.99169	.24052	1.8945	2.9143	1.00	4.38
4.00	3	2.0417	.36084	.20833	1.1453	2.9381	1.63	2.25
Total	55	2.2114	.70583	.09517	2.0206	2.4022	1.00	4.50

ANOVA

sum3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.972	3	.324	.638	.594
Within Groups	25.930	51	.508		
Total	26.902	54			

Descriptives

sum3

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	11	2.2614	.78751	.23744	1.7323	2.7904	1.38	4.50
2.00	11	2.0000	.33541	.10113	1.7747	2.2253	1.38	2.50
3.00	14	2.4018	.73245	.19576	1.9789	2.8247	1.50	4.13
4.00	19	2.1645	.80045	.18364	1.7787	2.5503	1.00	4.38
Total	55	2.2114	.70583	.09517	2.0206	2.4022	1.00	4.50

ANOVA

sum3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.068	3	.356	.703	.555
Within Groups	25.834	51	.507		
Total	26.902	54			

Descriptives

sum3

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	19	2.6118	.98151	.22517	2.1388	3.0849	1.38	4.50
2.00	19	1.9803	.41929	.09619	1.7782	2.1824	1.00	2.63
3.00	12	2.0729	.32621	.09417	1.8657	2.2802	1.63	2.50
4.00	5	1.9000	.33541	.15000	1.4835	2.3165	1.38	2.25
Total	55	2.2114	.70583	.09517	2.0206	2.4022	1.00	4.50

ANOVA

sum3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.777	3	1.592	3.670	.018
Within Groups	22.126	51	.434		
Total	26.902	54			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sum3
Scheffe

(I) Position	(J) Position	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.63158*	.21370	.043	.0137	1.2494
	3.00	.53893	.24287	.191	-.1632	1.2411
	4.00	.71184	.33106	.215	-.2453	1.6690
2.00	1.00	-.63158*	.21370	.043	-1.2494	-.0137
	3.00	-.09265	.24287	.986	-.7948	.6095
	4.00	.08026	.33106	.996	-.8769	1.0374
3.00	1.00	-.53893	.24287	.191	-1.2411	.1632
	2.00	.09265	.24287	.986	-.6095	.7948
	4.00	.17292	.35060	.970	-.8407	1.1865
4.00	1.00	-.71184	.33106	.215	-1.6690	.2453
	2.00	-.08026	.33106	.996	-1.0374	.8769
	3.00	-.17292	.35060	.970	-1.1865	.8407

*. The mean difference is significant at the .05 level.

Ho7-4: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

Descriptives

sum4

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	14	2.1122	.71578	.19130	1.6990	2.5255	1.43	4.14
2.00	21	1.8503	.49172	.10730	1.6265	2.0742	1.14	3.00
3.00	17	2.3950	1.13449	.27515	1.8117	2.9783	1.29	4.43
4.00	3	2.0476	.57735	.33333	.6134	3.4818	1.43	2.57
Total	55	2.0961	.81141	.10941	1.8767	2.3155	1.14	4.43

ANOVA

sum4

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.797	3	.932	1.452	.239
Within Groups	32.756	51	.642		
Total	35.553	54			

Descriptives

sum4

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	11	2.1818	.77747	.23441	1.6595	2.7041	1.43	4.14
2.00	11	1.8701	.41134	.12402	1.5938	2.1465	1.14	2.57
3.00	14	2.2347	.96664	.25835	1.6766	2.7928	1.29	4.43
4.00	19	2.0752	.90522	.20767	1.6389	2.5115	1.29	4.29
Total	55	2.0961	.81141	.10941	1.8767	2.3155	1.14	4.43

ANOVA

sum4

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.920	3	.307	.451	.717
Within Groups	34.634	51	.679		
Total	35.553	54			

Descriptives

sum4

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	19	2.5113	1.15009	.26385	1.9570	3.0656	1.29	4.43
2.00	19	1.8722	.44389	.10184	1.6582	2.0861	1.29	3.00
3.00	12	1.9286	.49299	.14231	1.6153	2.2418	1.14	3.00
4.00	5	1.7714	.32888	.14708	1.3631	2.1798	1.43	2.29
Total	55	2.0961	.81141	.10941	1.8767	2.3155	1.14	4.43

ANOVA

sum4

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	5.092	3	1.697	2.842	.047
Within Groups	30.462	51	.597		
Total	35.553	54			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sum4
LSD

(I) Position	(J) Position	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.63910*	.25074	.014	.1357	1.1425
	3.00	.58271*	.28497	.046	.0106	1.1548
	4.00	.73985	.38845	.062	-.0400	1.5197
2.00	1.00	-.63910*	.25074	.014	-1.1425	-.1357
	3.00	-.05639	.28497	.844	-.6285	.5157
	4.00	.10075	.38845	.796	-.6791	.8806
3.00	1.00	-.58271*	.28497	.046	-1.1548	-.0106
	2.00	.05639	.28497	.844	-.5157	.6285
	4.00	.15714	.41138	.704	-.6687	.9830
4.00	1.00	-.73985	.38845	.062	-1.5197	.0400
	2.00	-.10075	.38845	.796	-.8806	.6791
	3.00	-.15714	.41138	.704	-.9830	.6687

*. The mean difference is significant at the .05 level.

Ho7-5: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية** (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) **لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة** (0.05) **فأقل**.

Descriptives

sum5

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	Upper Bound	Minimum	Maximum
1.00	14	2.1786	.55649	.14873	1.8573	2.4999	1.33	3.33
2.00	21	1.8730	.36857	.08043	1.7052	2.0408	1.33	2.83
3.00	17	2.2647	.99313	.24087	1.7541	2.7753	1.17	4.50
4.00	3	2.1111	.25459	.14699	1.4787	2.7435	1.83	2.33
Total	55	2.0848	.67042	.09040	1.9036	2.2661	1.17	4.50

ANOVA

sum5

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.617	3	.539	1.214	.314
Within Groups	22.653	51	.444		
Total	24.271	54			

Descriptives

sum5

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	11	2.2273	.57866	.17447	1.8385	2.6160	1.33	3.33
2.00	11	2.0000	.42164	.12713	1.7167	2.2833	1.50	3.00
3.00	14	2.0714	.97339	.26015	1.5094	2.6334	1.33	4.50
4.00	19	2.0614	.60147	.13799	1.7715	2.3513	1.17	3.67
Total	55	2.0848	.67042	.09040	1.9036	2.2661	1.17	4.50

ANOVA

sum5

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.315	3	.105	.224	.879
Within Groups	23.955	51	.470		
Total	24.271	54			

Descriptives

sum5

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	19	2.2895	.98106	.22507	1.8166	2.7623	1.33	4.50
2.00	19	1.9298	.41319	.09479	1.7307	2.1290	1.17	3.00
3.00	12	1.9583	.39648	.11445	1.7064	2.2102	1.50	2.83
4.00	5	2.2000	.39791	.17795	1.7059	2.6941	1.83	2.83
Total	55	2.0848	.67042	.09040	1.9036	2.2661	1.17	4.50

ANOVA

sum5

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.511	3	.504	1.128	.346
Within Groups	22.760	51	.446		
Total	24.271	54			

Ho7-6: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للعلاقة الشخصية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديمغرافية (العمر ؛ الخبرة العملية ؛ الموقع الإداري الوظيفي) لأفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

Descriptives

sum6

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	14	2.1122	.78282	.20922	1.6603	2.5642	1.00	4.29
2.00	21	2.1701	.43004	.09384	1.9743	2.3658	1.43	3.00
3.00	17	2.4286	1.01393	.24592	1.9073	2.9499	1.00	4.14
4.00	3	2.3810	.21822	.12599	1.8389	2.9230	2.14	2.57
Total	55	2.2468	.73538	.09916	2.0480	2.4456	1.00	4.29

ANOVA

sum6

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.993	3	.331	.598	.619
Within Groups	28.209	51	.553		
Total	29.202	54			

Descriptives

sum6

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	11	2.1688	.88252	.26609	1.5759	2.7617	1.00	4.29
2.00	11	2.1169	.40314	.12155	1.8460	2.3877	1.43	2.57
3.00	14	2.3367	.75303	.20126	1.9019	2.7715	1.43	4.14
4.00	19	2.3008	.81635	.18728	1.9073	2.6942	1.00	4.00
Total	55	2.2468	.73538	.09916	2.0480	2.4456	1.00	4.29

ANOVA

sum6

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.421	3	.140	.249	.862
Within Groups	28.781	51	.564		
Total	29.202	54			

Descriptives

sum6

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	19	2.5714	1.02795	.23583	2.0760	3.0669	1.00	4.29
2.00	19	2.0376	.49680	.11397	1.7981	2.2770	1.00	2.86
3.00	12	2.1310	.40157	.11592	1.8758	2.3861	1.43	2.57
4.00	5	2.0857	.45848	.20504	1.5164	2.6550	1.43	2.57
Total	55	2.2468	.73538	.09916	2.0480	2.4456	1.00	4.29

ANOVA

sum6

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.125	3	1.042	2.037	.120
Within Groups	26.078	51	.511		
Total	29.202	54			